

التفمعساووض

الفضاء المدني المُتغير و المتقلص

أدوات للمؤسسات و المبادرات
النسائية المحلية و المجتمعية
في الأردن و فلسطين
و لبنان و تونس



التفاوض

مع الفضاء المدني
المُتغير و المتقلص

أدوات للمؤسسات و المبادرات
النسائية المحلية و المجتمعية في
الأردن و فلسطين و لبنان و تونس



بالشراكة بين

مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان
مشروع النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية FemPawer
جمعية النساء العربيات في الأردن
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في لبنان
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في فلسطين
مؤسسة المرأة من أجل المرأة السويدية Kvinna till Kvinna

© ٢٠٢٤

يسمح بنسخ وإعادة توزيع المواد والبناء عليها لأهداف غير تجارية فقط، وبشرط الإشارة إلى المصدر الأصلي للمنشور بما في ذلك توفير رابط للنسخ الأصلية وتزويد المرجع الأصلي لهذا المنشور وذكر أسماء الكاتبتين. في حال استخدام المواد بأي شكل من هذه الأشكال يجب توضيح شروط استخدام هذه الأداة للآخرين والأخرى.

تصميم: LMDK Agency

الكتابة

د.ة. نور أبو عصب
د.ة. نوف ناصر الدين

البحث و الإعداد

نور أبو عصب
نوف ناصر الدين
ميس عفانة
نادين معوض

مراجعة

ميس عفانة
نادين معوض
ميليسا حاماتي
عزيزة الخالدي
ولاء حسن
بسمة أبو عكر

شكر وتقدير

١. مقدمة الأداة

١.١ خلفية الموضوع

٢.١ المنهجية

١.٢.١ استشارات فردية

٢.٢.١ استبيان

٣.٢.١ مصادر بحثية ثانوية

٤.٢.١ جلسات التحقق من الأداة

أبعاد الفضاء المدني المتقلص والمتغير
التحديات واستراتيجيات المقاومة

٢. الوصول إلى التمويل

١.٢ تحديات الوصول إلى التمويل

الأردن

فلسطين

لبنان

تونس

٢.٢ استراتيجيات مقاومة

الإصرار والصمود

العلاقات الوطيدة

الشراكات الداعمة

الموارد المحلية

أصحاب التخصص

موارد داخلية

بناء القدرات الداخلية

تأمين الأصول والممتلكات

استخدام الذكاء الصناعي ومنصات التواصل الاجتماعي

البحث المستمر

١٠

١٢

١٥

١٨

٢٠

٢٠

٢٠

٢١

٢٢

٢٤

٢٥

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٣. الإدارة المصرفية والمالية

١.٣ تحديات الإدارة المصرفية

الأردن

فلسطين

لبنان

تونس

٢.٣ استراتيجيات المقاومة

الصرامة والشدة

العلاقات الشخصية

الحرص على الدقة

حسابات بديلة

بناء القدرات الداخلية

٤. الأمان والسلامة والحماية

١.٤ تحديات الأمن والسلامة والحماية

فلسطين

الأردن

لبنان

٢.٤ استراتيجيات مقاومة

علاقات مع الجهات الأمنية والحكومية

الجهوزية وإدارة المخاطر

علاقات جيدة مع المجتمع المحلي

توثيق العنف والانتهاكات

مواطنة اللغة مع السياق

الاستعانة بالشبكات والتحالفات

الرعاية الذاتية والجمعية

تقديم الخدمات والإحالة إلى جهات الاختصاص

٤٢

٤٤

٤٦

٤٦

٤٧

٤٧

٤٨

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥١

٥٢

٥٤

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٥٩

٦٠

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٥. حرية التعبير

١.٥ تحديات حرية التعبير

فلسطين
الأردن
لبنان

٢.٥ استراتيجيات مقاومة

تعديل اللغة والمصطلحات
المواجهة
الإعلام
الاستعانة بالتحالفات
رفع الوعي المجتمعي

٦. حرية التجمع وتكوين الجمعيات

١.٦ تحديات حرية التجمع وتكوين الجمعيات

الأردن
فلسطين
لبنان
تونس

٢.٦ استراتيجيات مقاومة

عدم التسجيل
التسجيل كشركات
الدقة في اتباع الإجراءات
التشبيك والشراكات
المناصرة عن أهمية العمل
بناء القدرات الداخلية

٦٨

٧٠

٧١
٧٢
٧٣

٧٤

٧٤
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩

٨٠

٨٢

٨٣
٨٣
٨٤
٨٤

٨٥

٨٥
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩

٧. القدرة على التأثير في السياسة العامة

١.٧ تحديات التأثير في السياسة العامة

فلسطين
الأردن
لبنان

٢.٧ استراتيجيات مقاومة

الصبر والإصرار
العمل القاعدي
التعاون
نشر الوعي وبناء القدرات الداخلية
مناصرة

٨. الحق في الوصول إلى المعلومات

١.٨ تحديات الوصول إلى المعلومات

فلسطين
الأردن
لبنان
تونس

٢.٨ استراتيجيات مقاومة

العلاقات والتشبيك
استشارة مصادر متعددة
البحث الخاص

٩. توصيات عامة

توسعة مفهوم الفضاء المدني
توصيات للجهات المانحة والتمويلين
توصيات للمؤسسات التي توفر دعم تقني
توصيات مناصرة
توصيات لجميع المعنيين والمعنيات
بعض الجهات الداعمة للفضاء المدني

٩٠

٩٢

٩٣
٩٣
٩٣

٩٤

٩٤
٩٤
٩٦
٩٧
٩٨

١٠٠

١٠٢

١٠٤
١٠٤
١٠٤
١٠٤

١٠٥

١٠٥
١٠٦
١٠٧

١٠٨

١١٠
١١٠
١١٠
١١١
١١١
١١١

شكر وتقدير

لم يكن تطوير هذه الأداة العملية ممكناً من دون الدعم القيم الذي قدمه مجموعة من المؤسسات والمبادرات الشريكة في مشروع FemPawer.

هذا وقد تم تطوير هذه الأداة بعد أن شعر عدد من المؤسسات المشاركة بالحاجة إلى تطوير وتوثيق عدد من الأدوات والتجارب التي تستخدمها وتختبرها المؤسسات الشريكة للتفاوض مع مساحة الفضاء المدني المتغير في عدد من الدول الناطقة باللغة العربية. وعلى ذلك فقد كان من المهم توثيق التحديات التي تواجهها المبادرات والمؤسسات وتوثيق الطرق التي تستخدمها لمواجهة تلك التحديات، وعرضها بشكل يسهل من عملية تبادل المعارف والخبرات ما بين المؤسسات والمبادرات الشريكة.

وعلى ذلك نرغب بتوجيه الشكر والتقدير بشكل خاص للمؤسسات والمبادرات التي شاركت في تطوير هذه الأداة في كل من الأردن وفلسطين ولبنان وتونس، فقد قدمت تلك المؤسسات والمبادرات مساهمات فاعلة وملهمة في عملية الإنتاج المعرفي لهذه الأداة وأثرت هذه الأداة من خلال مشاركة خبراتها وتجاربها. وبذلك نشكر خصوصاً كلاً من المؤسسات والمبادرات التالية:

من الأردن

نساء من أجل العطاء	جمعية الحسا الخيرية
جمعية خطوة أمل	جمعية الجوهرة الخيرية
جمعية جراسيا	جمعية المرأة العربية
جمعية رائدات الصبيحي	بنشائر النور الخيرية
جمعية البلاونة الخيرية	جمعية النهضة للإعاقات الحركية
نساء من أجل تنمية مستدامة	جمعية السيدات العاملات

من لبنان

جمعية سما للتنمية	جمعية التضامن للتنمية الاجتماعية
دنيا للتنمية المستدامة	والثقا فية
جمعية الاتحاد النسائي للعاملات في الشمال	مكتب دبلير للمحاسبة
تجمع المؤسسات الأهلية في صيدا	جمعية ورد الخيرية للتنمية والتطوير
الاتحاد النسائي التقدمي	جمعية أنا أستطيع

من فلسطين

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية	جمعية كي لا ننسى
جمعية العمل النسوي	مسرح الحارة
جمعية المركز التنموي للمرأة الفلسطينية	مركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمرأة
	مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي
	جمعية التعاون للتنمية المجتمعية

من تونس

بيتي

ختاماً، نرغب بالتوجه بالشكر لجميع العاملين والعاملات في مجال السعي نحو العدالة في جميع العالم، فحتى دون مساهمة مباشرة في صناعة هذه الأداة فيوجودهم.ن وعملهم.ن في أماكنهم.ن المختلفة يساهمون في صناعة التغيير والتأثير في الفضاء المدني المتغير والمتقلص.

01



مقدمة

الأداة

وعلى ذلك تهدف هذه الأداة إلى:

- توثيق تجارب المؤسسات والمبادرات النسائية والناشطات اللواتي يروجن للحقوق الاقتصادية للنساء مع الفضاء المدني المُتغيّر والمتقلص **المشاركة في مشروع FemPawer**.
- تقديم أدوات تستخدمها المؤسسات والمبادرات النسائية والناشطات اللواتي يروجن للحقوق الاقتصادية للنساء للتفاوض مع، ومقاومة، الفضاء المدني المُتغيّر والمتقلص.
- خلق مساحة تعلّم متبادل وعكس ذاتي بين المؤسسات والمبادرات النسائية والناشطات في بين الدول المُستهدفة المختلفة.
- تقديم مجموعة من التوصيات لمختلف أصحاب المصلحة المهتمين والمهتمات بدعم المبادرات النسائية التي تواجه عقبات وصعوبات في التعامل مع الفضاء المدني في البلدان المختلفة.
- توفير مرجع للمؤسسات والمبادرات والتجمعات المعنية بفهم التجارب والتحديات التي تواجهها المؤسسات والمبادرات المشاركة وكيفية تعاملهن معها.

ويمكن تلخيص الجمهور المستهدف من هذه الأداة كما يلي:

- العاملين والعاملات في مؤسسات ومبادرات المجتمع المدني أو الأهلي، النسائية وغيرها.
- المهتمين والمهتمات بالتطرق للفضاء المدني المتقلص والمتغير في الدول الناطقة باللغة العربية.
- الناشطين والناشطات في الفضاء المدني في الدول الناطقة باللغة العربية.
- المؤسسات والمبادرات المهتمة بتطوير استراتيجيات للتفاوض مع الفضاء المدني المتقلص والمتغير.
- المؤسسات والمبادرات المهتمة بالمناصرة لتوسيع مساحة الفضاء المدني.

١.١ خلفية الموضوع

تعتبر الدول الناطقة باللغة العربية، والمنطقة التي تُسمى بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديداً، مُسيّسة ومُتأثرة بالعوامل الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي، إذ منذ نشوء هذه الدول منذ أقل من قرن لطالما مر عليها تغييرات سياسية واقتصادية وديموقراطية أدت إلى اعتبارها مناطق متأثرة بالنزاعات والصراعات والاستعمار الاستيطاني وأشكال مختلفة من الاحتلال¹. هذا وتؤثر تلك التغييرات وانعدام الأمن والاستقرار في بعض الدول في المنطقة على الجميع دون استثناء، ومن الفئات المتأثرة بذلك المؤسسات والمبادرات والناشطين والناشطات العاملين والعاملات في مجال الفضاء المدني، ومن ضمنها المؤسسات

تسعى هذه الأداة إلى التطرق للتغييرات التي تطرأ على الفضاء المدني في الدول الناطقة باللغة العربية والتي تؤثر على المؤسسات النسائية والنسوية وعلى عملها على اختلاف أشكالها، من خلال التركيز تحديداً على الأردن، وفلسطين، ولبنان، وتونس.

على الرغم من تضيق الفضاء المدني وتغييراته على مستوى المنطقة لأسباب ودواعي سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية طبيعية وعلاقاتية وداخلية، إلا أن المؤسسات النسائية تجد طرقاً للتفاوض والتعامل مع هذه التغييرات والأسباب لتستمر في عملها نحو التغيير المجتمعي الإيجابي. من خلال برنامج النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية (FemPawer)، سعت جمعية النساء العربيات في الأردن، ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في لبنان، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في فلسطين، ومؤسسة المرأة من أجل المرأة السويدية Kvinna till Kvinna، إلى تعزيز قدرات النساء اللواتي يواجهن عنفاً وتمييزاً اقتصادياً في الأردن وفلسطين ولبنان وتونس، من خلال عدة أنشطة، منها هذه الأداة. وعلى ذلك قامت المؤسسات الشريكة في برنامج FemPawer في عام ٢٠٢٣ بنشر دعوة لتقديم المقترحات لتطوير أداة تتعلق بالفضاء المدني المتقلص. استجابة لتلك الدعوة، قدم مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان مقترح عمل لتطوير أداة عملية من خلال منهجية تشاركية. ومن ثم قامت المؤسسات الشريكة بتقييم مقترحات العمل التي تم تقديمها، ووقع الاختيار على مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان لكونه الأكثر ملائمة للموضوع، ولتبنيه لمقاربة نسوية تقاطعية في بناء هذه الأداة.



1. Van Veen, E. 2021. Sticky Webs in the Middle East. Intervention Logics TDHJ Special Edition.

والمبادرات النسائية. وبالإضافة إلى ذلك، نرى في الكثير من الأحيان أن المؤسسات والمبادرات النسائية تكون مُستهدفة بسبب التغييرات السياسية في الدول، ويتم استخدامها ككبش فداء لتشتيت المجتمع عن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجذرية². هذا ومن المؤثرات الأساسية على الفضاء المدني في المنطقة السياسات الدولية، التي يتغير معها في كثير من الأحيان شكل الفضاء المدني وحجمه والوصول له⁴. فعلى سبيل المثال، أثرت حرب روسيا وأوكرانيا على الفضاء المدني، إذ شحت مصادر التمويل مع تغير أولويات الدول المانحة وتركيزها على الحرب في أوروبا .

في السنوات الأخيرة، شهدت عدة بلدان في المنطقة، مثل تونس ولبنان والعراق والسودان والأردن والكويت والمغرب والجزائر ثورات وانتفاضات ومظاهرات ضد الأنظمة السياسية القمعية والظروف الاقتصادية المُتدهورة⁵. كما كان الحضور النسائي في تلك الأحداث عالياً وواضحاً، وكانت مطالباتهن تلتف حول تغيير الظروف المعيشية والحياتية الاقتصادية تحديداً، مع وعي عالي على المؤثرات الخارجية على المنطقة⁶. هذا وقد سهل وباء كوفيد-١٩ على الأنظمة القمعية تسكيت تلك المظاهرات ودفع الأشخاص إلى منازلهم.ن وإبعادهم.ن عن الشوارع⁷. ولم يقتصر أثر الوباء على ذلك وحسب، وإنما ساهم كذلك في تغيير شكل الفضاء المدني وأدواته، فقد زادت الاعتمادية على العمل من خلال الانترنت، وغير شكل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات والمبادرات والناشطين والناشطات في إطار الفضاء المدني.

هذا وقد مرت المنطقة بظروف أثرت بشكل كبير على الفضاء المدني، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٢٣ كان زلزال تركيا-سوريا الذي تسبب بمقتل ما يزيد عن ٥٠ ألف شخص أثراً على زيادة وعي المؤسسات والمبادرات على حاجتها للتطرق للبيئة الطبيعية ولتحسين جهوزيتها للتغلب على الظروف والكوارث البيئية والإنسانية الصعبة. وغيرت الإبادة الجماعية في غزة والتصعيد على مستوى فلسطين عامة توجهات المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية وما بين الدولية والدول المانحة بأشكال مختلفة، أثرت بالتالي على المؤسسات على مستوى المنطقة ككل. وعلى ذلك فإن تعقيدات التطرق للفضاء المدني المتقلص والمتغير في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لها علاقة بموقعية المنطقة الجغرافية السياسية وتأثرها بالسياسات العالمية، التي قد يصعب التطرق لها بشكل جذري. ولذلك تجدر الإشارة هنا إلى محدودية هذه الأداة، فهي لا تطرح حلولاً للمشكلات الجذرية وإنما توفر نصائح وتوجيهات واستراتيجيات آنية للتعامل مع تداعيات الفضاء المدني المتقلص والمتغير على المؤسسات والمبادرات النسائية.

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأداة تركز بشكل أساسي على شكل واحد من أشكال الفاعلية والناشطية في إطار الفضاء المدني، إذ يشمل الفضاء المدني «منظمات ومؤسسات بأشكال مختلفة، مثل المؤسسات الدولية والوطنية والمحلية، والتجمعات العضوية غير المنظمة أو المُمأسسة، والشبكات والنقابات والحركات الاجتماعية الشعبية وغيرها (Cooper, ٢٠١٨)، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية غير الربحية، والمجموعات الافتراضية الناشئة عبر الإنترنت، والمؤسسات الدينية أو الروحانية أو المبنية

على الإيمان، والقطاع الخاص الذي يخدم رسالة عدالة اجتماعية، والتجمعات القاعدية والتعاونيات التي قد تكون تجارية، ونوادي الشباب والشابات والمنصات الإعلامية من راديو وتلفاز ومواد مطبوعة أو منشورة إلكترونياً والمؤسسات البحثية والأكاديمية وغيرها (WEF, 2013)»¹⁰⁹⁸.

هذا ويفهم الفضاء المدني على أنه «المساحة المتاحة عملياً وقانونياً من خلال الانترنت وفي الحياة الواقعية التي يمارس الناس من خلالها حقوقهم.ن في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات والمشاركة الفاعلة في المجتمع. ويستخدم الأفراد والمؤسسات مساحة الفضاء المدني لحل المشكلات ولتحسين ظروف سلامتهم.ن من خلال رفع أصواتهم.ن حول قضايا الشأن العام، والتجمع عبر الانترنت وفي الواقع، ومن خلال المشاركة في صنع القرارات العامة¹¹». **بالإضافة إلى ذلك، فلا يمكن تجاهل العوامل الثقافية والمساحة المرتبطة بثقافات المجتمعات المتعددة وعاداتها وتقاليدها، إذ على الرغم من كون المساحة القانونية مفتوحة في بعض الأحيان إلا أن العوامل الثقافية تلعب دوراً كبيراً في الحد من أو تضيق مساحة الفضاء المدني على المؤسسات والمبادرات النسائية والنسوية. ويصعب التعامل مع العوامل الثقافية من خلال القوانين الوضعية إذ أن فضاء الحركة النسوية محكوم بشكل كبير بالمحددات القانونية، والتي قد تشمل قوانين الأحوال الشخصية وقوانين تسجيل المؤسسات والجمعيات وقوانين العقوبات.**

هذا وعند وصف الفضاء المدني بالتقلُّص أو التضيق، فإننا نصف آثار وأنماط ومصادر وآليات القمع التي تؤثر على الجهات الفاعلة والأفراد الفاعلين والفاعلات في الفضاء المدني فيما يخص ممارستهم.ن لوكالتهم.ن وحرية إرادتهم.ن¹². هذا ومن أجل استكشاف تأثير الفضاء المدني المُتقلص والمتغير على المؤسسات والمبادرات وفهم الاستراتيجيات التي يستخدمونها في التفاوض مع هذا التقلص ومقاومته، فقد قمنا بتحديد أبعاد للفضاء المدني، ساعدتنا على صياغة هذه الأداة وصياغة البحث العملي الذي قمنا به. ويمكن تلخيص تلك الأبعاد، **بشكل غير تراتبي وليس بحسب الأهمية،** كما يلي:

١. الوصول إلى التمويل: يشير هذا إلى قدرة المؤسسات على الوصول إلى التمويل، وهو ما يمكن أن يعوقه الممولين والجهات المانحة أنفسهم، و/أو الحكومة، و/أو عوامل داخلية تتعلق في المؤسسات.

٢. الإدارة المصرفية والمالية: يشير هذا إلى قدرة المؤسسات على التعامل مع الممارسات الإدارية البيروقراطية مثل الوصول إلى الخدمات المصرفية والأنظمة المصرفية والإدارة المالية اللازمة لعملياتها وبرامجها.

٣. الأمان والسلامة والحماية: يشير هذا إلى الأمان والسلامة العامة للمؤسسات المختلفة والأفراد العاملين والعاملات، وتوفر آليات حماية يمكن الوصول لها في حالات سوء المعاملة والعنف و/أو تحرش.

8. Abu-Assab, N. 2020. Civil society: A tool for resistance: Placing the individual at the heart of social change. In Aljumburiya.

9. Cooper, R. (2018). What is Civil Society? How is the term used and what is seen to be its role and value (internationally) in 2018? K4D Helpdesk Report. Brighton, UK: Institute of Development Studies.

10. World Economic Forum (2013). The Future Role of Civil Society. World Economic Forum in collaboration with KPMG International.

11. Cordiad and Hivos. 2020. Making Civic Space Resilient.

12. Transnational Institute. 2017. On "shrinking space": a framing paper.

2. OHCHR. 2017. CIVIC SPACE AND EFFECTS OF SHRINKING SPACE ON WOMEN HUMAN RIGHTS DEFENDERS IN EAST AFRICA.

3. SOUTHERN SOCIAL MOVEMENTS NEWSWIRE. 1 October 2019. IS CIVIC SPACE REALLY SHRINKING, AND IF SO WHO'S TO BLAME?

4. Welsh, C. 2022. The Impact of Russia's Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa. Statement before the House Foreign Affairs Subcommittee on Middle East, North Africa and Global Counterterrorism, CSIS.

5. Vökel, J.C. 2022. Regional Report Middle East and North Africa: A Disastrous Decade. BTI Transformation Index. Bertelsmann Stiftung.

6. Daibes, F. 2021. Smashing the Patriarchy & Co. How Arab Feminists are Re-politicizing their Movement. Friedrich Ebert Stiftung.

7. Okech A, Essof S, Carlsen L. Movement building responses to COVID-19: lessons from the JASS mobilisation fund. Econ Polit. (Bologna). 2022;39(1):249-269.

٤. **حرية التعبير:** يشير هذا إلى المدى الذي تشعر به المؤسسات المختلفة والأفراد العاملين والعاملات بالحرية والأمان في التعبير عن أنفسهم، وقدرتهم، ن على نشر بيانات للتعبير عن مخاوفهم، ن، سواء عبر الإنترنت أو في المساحات العامة.

٥. **حرية التجمع وتكوين الجمعيات:** يشير هذا إلى مدى شعور الأفراد والمجموعات بالحرية والأمان في التجمع وتنظيم أنفسهم، ن وتطوير وتنفيذ نشاطات على المستوى المحلي أو الوطني، و/أو قدرتهم، ن على الاحتجاج والتظاهر.

٦. **القدرة على التأثير أو المساهمة في السياسة العامة:** يشير هذا إلى ما إذا كان الأفراد والمجموعات قادرين وقادرات على المساهمة والتأثير في صنع السياسات العامة، وتطوير وتنفيذ نشاطات وخطط على المستوى الوطني، وما إذا كانت الحكومة تشرك مواطنيها ومختلف أصحاب وصاحبات المصلحة في صنع السياسات.

٧. **الوصول إلى المعلومات:** يشير هذا إلى مدى قدرة الأفراد والجماعات على الوصول إلى معلومات موثوقة ونزيهة، وعدم تضليلهم، ن من خلال وسائل مختلفة مثل وسائل الإعلام والحكومة والمؤسسات الخاصة وغيرها.

في هذه الأداة ركزنا على تجارب واستراتيجيات مؤسسات ومبادرات المجتمع المدني والمؤسسات والمبادرات المجتمعية القاعدية التي تقودها نساء، من لبنان والأردن وفلسطين وتونس، ومن توزيعات جغرافية مختلفة، يعملن في مناطق خارج عواصم هذه الدول. هذا وقد لاحظنا أن غالب المؤسسات من الأردن وفلسطين لم تكن تعرف عن نفسها على أنها نسوية، بقدر ما هي نسائية، أما في لبنان وتونس فقد لمسنا أن المؤسسات المشاركة تتماهى مع النسوية كتعريف واصطلاح لوصف عملها. هذا وقد لاحظنا أن هنالك فوارق في طريقة استخدام المؤسسات لمصطلح النسوية، فلبعضهن كانت تعني النسوية منهجية أو منظار أو طريقة عمل وللبعض الآخر تستخدم النسوية لوصف العمل الذي يركز على النساء. هذا وقد وجدنا أن البعض الآخر يصف عملهن بالنسائي بسبب تركيز عملهن على النساء. كما واختلفت النظرة إلى المفهوم ومدى تأثيره على المجتمع المحلي الذي تعمل معه هذه المؤسسات، وبالتالي تعاطي هذه المنظمات مع هذا المفهوم، ما بين التأكيد عليه كمفهوم انساني عالمي معني بحقوق النساء، أو رفضه لكونه مرتبط بالهيمنة الغربية والاستعمار، مع التأكيد على أن المؤسسات العاملة أكدت على أهدافها بدعم النساء ومشاركتهن الاقتصادية وتمكينهن داخل المجتمعات المحلية، سواء باستخدام كلمة «النسوية» أو رفضها.

٢.١ المنهجية

اعتمدنا في تطوير هذه الأداة على منهجية نسوية تقاطعية، ساعدتنا على فهم عميق للمبادرات والمؤسسات النسائية أو النسوية واحتياجاتها وتجاربها والأدوات التي تستخدمها للتفاوض مع الفضاء المدني المُتقلص والمتغير. هذا وساعدنا هذا النهج على استكشاف كيفية ممارسة تلك المؤسسات والمبادرات لوكالتهم، ن وإرادتهم، ن ضد أنظمة القمع المتقاطعة. فمن خلال الإقرار بوكالتهم، ن وقوة إرادتهم، ن، وجدنا أن هذا النهج يشجع المشاركات والمشاركين على

التفكير النقدي ويترك أثراً تحويلياً عليهن ويشجع العكس الذاتي. من خلال هذه الأداة النسوية للتعلم، فتح هذا النهج للمشاركات والمشاركين مجالاً للمساهمة والمشاركة الفاعلة في بناء المعرفة وفي التعلم المتبادل وإعادة التعلم، ولم يتم التعامل مع المشاركات والمشاركين كمصادر سلبية للبيانات وحسب، وإنما كانت مساحة مشاركتهم، ن مساحة للتفكير سوياً في حلول للمشكلات المحيقة بالفضاء المدني في الدول المختلفة. ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأداة محدودة بتجربة المشاركين والمشاركات والباحثات في مجال التفاوض مع الفضاء المدني المُتقلص ولا يمكن اعتبارها تمثيلية أو تعميمية على كل البلدان.

هذا وقد تطرقنا لعدة عوامل مؤثرة على الفضاء المدني وقمنا باستكشاف آثارها وطرق التفاوض معها، وشملت العوامل التي تطرقنا لها:

- **عوامل سياسية:** تشمل تلك الانقلابات السياسية، والنزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الانسان والنساء، والاحتلال، والرقابة السياسية والأمنية، والعسكرة، والقمع السياسي، وحالات اللجوء والهجرة والنزوح، والاستعمار الاستيطاني.
- **عوامل اقتصادية:** تشمل تلك التضخم الاقتصادي، والأزمات المالية، وأسعار العملات المتقلبة، وارتفاع نسبة البطالة، والخصخصة، ونسب الفقر العالية.
- **عوامل اجتماعية:** تشمل تلك المواقف والسلوكيات الاجتماعية غير المرغوب فيها، والأدوار الجندرية التقليدية، والوصمات والعنف الاجتماعي ضد الأقليات والفئات المستضعفة، والمقيدات الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد والوصمات الاجتماعية.
- **عوامل تكنولوجية:** تشمل تلك التحرش والمضايقات عبر الانترنت، والرقابة الرقمية، وحملات التشهير عبر الانترنت، وأعطال في الأجهزة التكنولوجية، والوصول للإنترنت، والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات والأدوات التكنولوجية الحديثة.
- **عوامل قانونية:** تشمل تلك الإطارات القانونية التمييزية، ومنظومات قضائية غير منصفة، وضعف تنفيذ القوانين التي تدعم حقوق النساء، وقوانين الطوارئ والحرب، والقوانين النازمة للفضاء الافتراضي والانترنت، والقوانين النازمة لتكوين الجمعيات والتجمع، وعدم وجود آليات حماية قانونية، وقيود قانونية على المهاجرين، والمهاجرات، واللاجئين، واللاجئات.
- **عوامل بيئية طبيعية:** تشمل تلك المظاهر البيئية والتغيرات المناخية مثل الجفاف، والأوبئة، والتلوث، والزلازل، والحرمان من الموارد البيئية مثل الأرض والمياه والثروات البيئية الطبيعية.
- **عوامل علاقاتية:** تشمل تلك الضرر والفرص التي قد تنتج من خلال العلاقات مع عدد من أصحاب وصاحبات مصلحة، مثل علاقة المؤسسة مع الشركاء، والمؤسسات الدولية، وما بين دولية، والدول المانحة.
- **عوامل داخلية:** تشمل تلك القدرة المؤسسية والتنظيمية التي تؤثر على قدرة المؤسسات والمبادرات على تنفيذ أنشطة، والتشبيك، وصنع القرار، والوصول، وقد يشمل ذلك الحوكمة والسياسات الداخلية والعقبات العملية.

هذا وقد قمنا بجمع البيانات والمعلومات لهذه الأداة من خلال الخطوات التالية:

١.٢.١ استشارات فردية

قام فريق مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان بإجراء لقاء عام جمع المؤسسات والمبادرات الشريكة في برنامج FEMPAWER للتعريف بالهدف من الأداة والاتفاق على منهجية العمل، تبعه عقد استشارات فردية مع المؤسسات والمبادرات الشريكة في برنامج FemPawer في كل من الأردن، وفلسطين، ولبنان، وتونس ما بين نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٢٣. وقامت الباحثات بعقد الجلسات الاستشارية إما وجهاً لوجه أو عبر منصة زوم. وفرت الاستشارات الفردية مساحة للمؤسسات والمبادرات الشريكة لمشاركة تجاربها في إطار الفضاء المدني واستكشاف العوامل المؤثرة على تلك التجارب. كما وفرت هذه الاستشارات مساحة للتفكير في حلول للمشكلات والتحديات التي يواجهنها والتفكير بالأدوات والاستراتيجيات التي يتبنونها. قامت الباحثات بإجراء ٣١ استشارة بغرض هذا البحث، وكان توزيعها كما يلي:

البلد	عدد الاستشارات
فلسطين	٨
الأردن	١٢
لبنان	٩
تونس	١

٢.٢.١ استبيان

بعد الاستشارات قامت الباحثات بتصميم استبيان، مبني على الأدوات والاستراتيجيات التي طرحتها المشاركات من خلال الاستشارات، هذا وقد كان الهدف من الاستبيان التحقق من صحة البيانات والمعلومات واستكشاف أي منها ترغب المؤسسات الشريكة الخوض فيها أكثر من غيرها. تم توزيع الاستبيان على المؤسسات الشريكة ووصلنا ٤٠ رداً على الاستبيان.

٣.٢.١ مصادر بحثية ثانوية

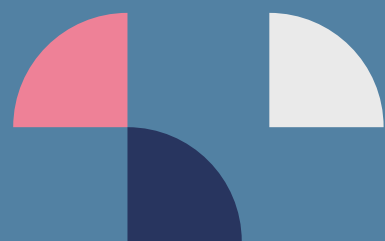
خلال جميع مراحل تطوير هذه الأداة قامت الباحثات باستشارة أدبيات متعلقة بالفضاء المدني، كما اعتمدنا على المصادر البحثية الثانوية لتوفير فهم معمق للسياقات التي تعمل فيها المؤسسات الشريكة. تم استخدام المصادر البحثية الثانوية في جميع مراحل العمل، بداية من التحضير والتحليل إلى الكتابة.

٤.٢.١ جلسات التحقق من الأداة

بعد الكتابة الأولية للأداة والمراجعة الداخلية قامت الباحثات بإجراء جلسات للتحقق من استنتاجات الأداة وأدوات المقاومة التي تبينت لنا من خلال البحث الأولي والتحليل. وتم إجراء جلسات مع المؤسسات الشريكة جمعت ما بين المشاركات من كل دولة على حدة، وتم أخذ ملاحظات وتغذية راجعة وتمت إضافتها على النسخة الأخيرة من هذه الأداة.

02

أبعاد الفضاء المادي المتقلص و المتغير



التحديات و استراتيجيات
المقاومة

٢. الوصول إلى التمويل

يعتبر الوصول إلى التمويل أو القدرة على الوصول إلى التمويل بعداً أساسياً من أبعاد الفضاء المدني، إذ تحتاج المؤسسات والمبادرات إلى المال لتنفيذ أنشطتها وتوفير سبل عيش للعاملين والعاملات فيها. تحد العديد من العوامل من قدرة المؤسسات على الوصول إلى التمويل، فقد تكون تلك العوامل داخلية تتعلق بقدرات المؤسسة على تجنيد الأموال، وقد تكون تلك العوامل خارجية تتعلق بالمولين والجهات المانحة وسياسات الحكومات الوطنية المختلفة. فقد تفرض سياسات الحكومات الوطنية رقابة على المؤسسات والمبادرات وقيود على التسجيل الرسمي، أو الحصول على التمويل الخارجي، مما قد يعيق بالتالي من وصول المبادرات إلى التمويل. تبين معنا من خلال الاستشارات أن هنالك عقبات مشتركة ما بين جميع الدول المستهدفة فيما يخص الوصول إلى التمويل وأن هنالك عقبات خاصة بكل سياق، وكذلك وجدنا أن المؤسسات تستخدم استراتيجيات متشابهة لمجابهة عقبات الوصول إلى التمويل.

١.٢ تحديات الوصول إلى التمويل

يمكن تلخيص تحديات الوصول إلى التمويل في كل من الأردن وفلسطين ولبنان وتونس كما يلي:

● انعدام الاستقرار في المنطقة

يؤثر انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة وعلى المستوى العالمي، والتي تشمل النزاعات المسلحة والاستعمار الاستيطاني والانهيئات الاقتصادية على توفر التمويل أو عدمه. فقد شح التمويل المتوفر للمؤسسات في المنطقة بسبب حرب روسيا وأوكرانيا، وكذلك إذ خسرت العديد من المؤسسات، في فلسطين والداعمة للقضية الفلسطينية في الخارج، تمويلها بسبب الإبادة الجماعية في غزة والعقاب الجماعي الذي تلي السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

● المركزية

تعاني العديد من المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية وخصوصاً تلك الموجودة خارج العواصم في كل من الأردن وفلسطين ولبنان وتونس من إشكالية تركز التمويل وتفضيل الممولين لمؤسسات ومبادرات المجتمع المدني في العواصم. إذ تتخذ العديد من المؤسسات بيروت، وعمان، ورام الله، وتونس العاصمة مراكزاً لها. يعيق هذا وصول المؤسسات الأصغر حجماً والفاعلة خارج العواصم إلى التمويل.

● احتكار التمويل والتنافسية

أشارت المشاركات في تطوير الأداة إلى أن التنافسية العالية ما بين المؤسسات والمبادرات على التمويل تُعيق العمل في الفضاء المدني بشكل عام، فبدلاً من التعاون والتشارك والتنسيق، تجد العديد من المؤسسات نفسها في مواقف تتنافس مع نظيراتها على التمويل، وخصوصاً في إطار يُفضل فيه الممولون التعامل مع مؤسسات معروفة أو كبيرة أو قديمة. ويؤدي تفضيل الممولين لبعض المؤسسات، وخصوصاً الكبيرة والمتواجدة في العواصم، إلى حصر التمويل في يد عدد قليل من المؤسسات الكبيرة، التي بالتالي تستعين بالمؤسسات الأصغر حجماً لتنفيذ أنشطتها في المناطق خارج العواصم. أشارت إلى ذلك المشاركات من كل من لبنان وفلسطين والأردن.

● متطلبات مُعقدة ومهارات محدودة

تعتبر متطلبات الممولين المعقدة عائقاً كبيراً للوصول المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية للتمويل. إذ وضحت المشاركات أنهن يجدن أنفسهن في بعض الأحيان يعانين مع متطلبات غير مناسبة للسياق أو لطبيعة عملهن، **أو حتى لعمر مؤسساتهن**.. كما يشعرن أن معايير تقييم المشاريع غير شفافة، وصعبة، وفي بعض الأحيان يشعرن وكأن دعوات طلبات المشاريع مجرد إجراء يقوم به بعض الممولون على الرغم من قرارهم السابق بمنح التمويل لمؤسسات محددة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر لغة تقديم المشاريع سبباً يعيق من وصول المؤسسات القاعدية والمجتمعية، إذ غالباً ما تُطلب المشاريع باللغة الإنجليزية وفي كثير من الأحيان تكون عدم إجادة اللغة الإنجليزية سبباً لعدم قدرة المؤسسات على الوصول إلى التمويل. وقد يكون عدم فهم المتطلبات في حد ذاته عائقاً كذلك. **هذا ومن التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في هذا المجال، أن بعض الممولين يطلبون حداً أدنى لسنوات العمل، مما يحد من قدرة تلك المؤسسات والمبادرات الناشئة من الوصول إلى التمويل.**

● أجندات مُحددة وغير متسقة بالسياقات

من العقبات الأخرى التي تواجهها المؤسسات والمبادرات القاعدية مع التمويل هي أنه عادة ما تكون أجندة الممولين محددة وغير مرنة وفي كثير من الأحيان لا تكون تلك الأجندات ملائمة للسياقات المحلية. كما أن عدم المرونة هذه تنعكس على طبيعة التمويلات المُتوفرة، فهي على غالبها غير مرنة وتُخصص في غالبيتها للأنشطة ولا تغطي التكاليف الإدارية والاحتياجات المالية اللازمة لاستمرارية المؤسسة وتحد من قدرتها على التوظيف. هذا وقد أشارت المشاركات في عدد من الدول أن أجندات الممولين لا تأخذ المخاطر السياقية في عين الاعتبار وأن فهم الممولين للمخاطر مختلف جداً عن المؤسسات المحلية. كما تستصعب العديد من المؤسسات مواكبة التغييرات في أجندات التمويل، التي تتأثر بالسياسات العالمية. فعلى سبيل المثال قالت إحدى المشاركات من لبنان: «منذ عام ٢٠٢٢، أصبحت استراتيجيات التمويل غير واضحة، بينما يدعون أنهم يعطون أولوية للمواءمة مع السياقات المحلية (localisation)، ولكن من غير الواضح كيف يصممون مشاريعهم بشكل ملائم للسياق.» كما أكدت إحدى المشاركات من الأردن على

عقبة التمويل المشروط: «بعض الممولين لديهم تمويل مشروط، وهذا يحد من دور الجمعية واستقلال قرارها وخطابها.»

● العمل التطوعي

تعتمد العديد من المؤسسات والمبادرات على العمل التطوعي بسبب ضعف التمويل وعدم قدرتها إلى الوصول إليه، ويعيق هذا بالتالي من قدرتهم على تجنيد الوقت والموارد البشرية الكافية ليتمكن من تجنيد الأموال. **من المهم الإشارة هنا إلى أن العديد من المؤسسات والمبادرات تعتبر العمل التطوعي أداة للتفاوض مع الفضاء المدني المتقلص، إلا أنه وفي الوقت ذاته يشكل تحدياً للديمومة والاستمرارية للمؤسسات وخصوصاً بسبب الاحتياجات الاقتصادية التي تثقل كاهل المؤسسات وكوادرها.**

● المعرفة بالجهات الممولة واعلاناتها

تعاني بعض المؤسسات والمبادرات من قلة المعرفة بالجهات الممولة العاملة والمنصات التي يتم الإعلان فيها عن تقديم طلبات التمويل، إذ لا يوجد نشر موسع لإعلانات طلبات التمويل تصل إلى المؤسسات القاعدية، مما يحد من تنوع الجمعيات التي تحصل على التمويل، وجعله حكراً على جمعيات دون غيرها، اعتماداً على العلاقات مع الجهات الممولة، والمعرفة الكافية بالمنصات التي تنشر طلبات التمويل وشروطه. فمثلاً قالت مشاركة من الأردن تعرف عن المشاريع بالصدفة فالمعلومات حولها «غير متاحة للجميع بشكل متساو ويعتمد على علاقات أعضاء الجمعية مع المنظمات المختلفة، وأحياناً نعلم عن التمويل بشكل متأخر فلا يوجد وقت كاف لكتابة المشروع وتقديمه.» كما أكدت مشاركة أخرى «يلجأ الممولين لتقديم الدعم لذات الجمعيات مما يحد من فرص الجمعيات الأخرى في الحصول على التمويل. نفس الجمعيات دائماً تأخذ التمويل، فلا يوجد تنوع أو استقطاب لجمعيات جديدة.» وفي كثير من الأحيان تم التشديد على دور الواسطة والمحسوبية في ضمان التمويل لجهات محددة دائماً «العلاقات والمحسوبيات لدى بعض الجمعيات تلعب دوراً في الحد من حصول جمعيات أخرى على التمويل.»

الأردن

من عقبات الوصول إلى التمويل الخاصة بالأردن هي الحصول على الموافقات الرسمية وصولاً إلى موافقة رئاسة الوزراء على أي تمويل أجنبي قد تحصل عليه المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية. في كثير من الأحيان، تأخذ الإجراءات وقتاً طويلاً قد تمتد إلى فترة ستة أشهر من أجل الحصول على الموافقة الرسمية، وبالتالي يتأثر عمل المؤسسات وتتقلص فترة تنفيذ المشاريع.

«الموافقة من رئاسة الوزراء على كل تمويل أجنبي تأخذ وقتاً طويلاً أحياناً يصل إلى ٦ أشهر مما يؤثر على قدرة الجمعية على تنفيذ المشروع ضمن فترته الزمنية خاصة للمشاريع الصغيرة.»
(مشاركة من الأردن)

«لا بد من الحصول على الموافقة الرسمية على كل تمويل تحصل عليه الجمعية، مما يؤخر حصول الجمعية على التمويل لعدة أشهر أحياناً فنحاول الالتزام الحرفي بالمتطلبات لدى وزارة التنمية وأحياناً كثيرة الذهاب إلى عمان من أجل ضمان متابعة الأوراق الرسمية حتى الحصول على الموافقة.»
(مشاركة من الأردن)

فلسطين

بسبب خصوصية الوضع الفلسطيني، وبالإضافة إلى العقبات التي تواجهها المؤسسات والمبادرات في المنطقة عامة فيما يخص الوصول إلى التمويل، تواجه المؤسسات والمبادرات المجتمعية الفلسطينية تحديات تتعلق بتعقيدات الاستعمار الاستيطاني ودعم غالب الدول المانحة له. قبل بدء الإبادة الجماعية على قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠٢٣، كانت المؤسسات الفلسطينية تعاني من شروط التمويل الخاصة المفروضة عليها.

بالإضافة إلى ذلك، تتعرض المؤسسات الفلسطينية لحمولات ضغط من جهات مختلفة في الاستعمار الاستيطاني مثل NGO Monitor، التي تحاول تحريض الممولين على قطع التمويل عن المؤسسات الفلسطينية بحجة أنها معادية للسامية.

قامت الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط عام ٢٠٢٠ إذ أصدرت بياناً تدين فيه شرط عدم دعم الإرهاب، الذي يعتبر جميع فصائل المقاومة الفلسطينية إرهابية، ورفضت وما زالت ترفض غالبية المؤسسات المجتمعية الفلسطينية هذا الشرط، ولذلك فإن مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات والمبادرات تلك جداً محدودة.

بالإضافة إلى ذلك، وبعد أحداث أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، قامت العديد من الجهات المانحة والمؤسسات الدولية من إيقاف التمويل عن عدد من المؤسسات الفلسطينية وتضررت مساحة الفضاء المدني أكثر وأكثر.



«لا يمكننا أن نقبل بهذه الشروط، فالمجتمع بعد ٧ أكتوبر لن يرضى بالتواطؤ.»
(مشاركة من فلسطين)

لبنان

تغيرت الاحتياجات المجتمعية و معها تغيرت احتياجات المؤسسات والمبادرات المجتمعية و القاعدية بسبب الانهيار الاقتصادي الذي أحاق في البلد عام ٢٠١٩، ولكن مع ذلك لم تتغير أولويات الممولين وتوجهاتهم لتوائم التغيير.

عبر عدد كبير من المؤسسات و المبادرات المشاركة من لبنان أن من أهم إشكاليات الوصول إلى التمويل هي أجندات الممولين التي لا تتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية و التبعات المالية التي أتت مع الانهيار الاقتصادي و انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بشكل غير مسبوق، و التي فرضت واقعاً جديداً و طارئاً على حياة النساء. هذا و قد اعتبرت العديد من المشاركات من لبنان أن التطرق للعنف الاقتصادي أمر في غاية الأهمية وعلى سلم الأولويات الحالية، و أنه يتطلب تغييراً في نشاطاتهم السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه بعض المؤسسات والمبادرات اللبنانية التي تعمل في مناطق يعتبر أن لها «صبغة طائفية» إشكالية اقصائها من دوائر التمويل العلمانية أو دوائر التمويل غير المتحيزة سياسياً. ولكن على الرغم من هذه المشكلة إلا أن لعمل تلك المبادرات والمؤسسات دوراً مجتمعياً هاماً في **مواجهة الطائفية بحد ذاتها** في مناطق تواجههن.

تونس

تواجه المؤسسات والمبادرات التونسية في الوقت الحالي تهديدات على حصولها على التمويل الأجنبي بسبب التغييرات القانونية التي ترسيها الحكومة الحالية فيما يخص القوانين التي تنظم الجمعيات. فتحت هذا القانون ستمكن الحكومة من فرض رقابة على المؤسسات والمبادرات ومنعها من الحصول على التمويل.

٣.٢ استراتيجيات مقاومة

الإصرار والصمود

على الرغم من المصاعب في الوصول إلى التمويل يعتبر الإصرار والصمود أداة أساسية لاستمرار المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدة في العمل. إن الإصرار والصمود موردٌ ومصدرٌ للقوة الداخلية، وتبناها العديد من المؤسسات كوسيلة للنجاة والاستمرار في مواجهة عالم يسوده الظلم وعدم الإنصاف. من مظاهر الإصرار والصمود اختيار العديد من المؤسسات الاستمرار في العمل طوعاً، حتى في إطار عدم وفرة وعدم وجود التمويل.

لضمان الاستمرارية دون توفر تمويل كافي، تقوم بعض المؤسسات والمبادرات بالتركيز على فعاليات ونشاطات صغيرة وغير مكلفة، بدلاً من توسيع العمل بشكلٍ يثقل العبء على المؤسسات. كما تقوم بعض المؤسسات في الظروف المالية الصعبة إلى تصغير حجم نشاطاتهم إصراراً منهن على الاستمرار والصمود.



«نحن صامدون بسبب إيماننا بالقضية التي نعمل لأجلها وبسبب إيماننا بالتغيير الذي نحدثه في حياة النساء والأطفال، وبسبب إيماننا هذا لا يعيقنا عدم وجود التمويل، فحتى لو قمنا بالعمل طوعاً، سنكون راضيين.»

(مشاركة من فلسطين)

«كامرأة يافعة واجهت الكثير من الظلم من الأبوية والتمييز بين الجنسين والعنف، في أماكن العمل وفي المنزل وخلال طلاقي، كان يجب أن أتحمل جميع أنواع المآسي. ولكن هل تمكنت الظروف من إيقافني؟ بالطبع لا!»

(مشاركة من لبنان)

«لا بد من التواصل مع أصحاب القرار لدعم القضايا التي تهمننا وإرسال الكتب الرسمية والتشبيك مع الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب لتغطية الفعاليات والأنشطة والقضايا التي تهمننا أو تؤرقنا وتقديم التوصيات المختلفة لأصحاب القرار من خلال الأنشطة المختلفة. لا بد من وجود نفس طويل وإرادة وتصميم وإيمان بالقضية.»

(مشاركة من الأردن)

العلاقات الوطيدة

يُساعد بناء علاقات وطيدة مع الجهات المانحة والتمويلين المؤسسات والمبادرات على الوصول إلى التمويل والحصول عليه. لبناء علاقات وطيدة مبنية على الثقة، من المهم أن تكون المؤسسات قادرة على:

- التواصل بشكل منفتح
- توضيح التحديات الداخلية والخارجية بشفافية للجهات المانحة
- أن تتعامل بشكل صادق ونزيه
- الاستماع الجيد
- طلب توضيحات للأمور غير الواضحة
- أخذ الوقت والمساحة الكافية لصنع القرارات
- الحفاظ على الايمان بالعمل وإظهاره
- تحديد حدود العلاقة

ومن المهم في هذا الإطار العمل على حوارات مستمرة مع الجهات المانحة لملاءمة أجنداتها بما يناسب السياقات المحلية.



«سمعة جمعيتنا الجيدة مع المجتمع المحلي ساعدنا كثيراً على بناء الثقة مع التمويلين.»
(مشاركة من الأردن)

«يوجد لدينا حُلفاء من التمويلين يثقون بنا، وبهذه الطريقة نستمر.»
(مشاركة من لبنان)

«قمنا بتعزيز تواصلنا مع المجتمع المحلي، ومن خلال تقديم التدريبات المختلفة للنساء والصبايا أصبحنا على تواصل جيد مع أشخاص مختلفين لديهم قدرات تساعد الجمعية من خلال تطوعهم فيها، فمثلاً تساعد المتطوعات أحياناً في عمل مسح للمنطقة للتعرف على الاحتياجات، ويساعد أحياناً خبراء في كتابة المشاريع لتقديمها والحصول على تمويل.»

(مشاركة من الأردن)

الشراكات الداعمة

لكي تتمكن من الوصول إلى التمويل، تقوم المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية الصغيرة بالسعي نحو شراكات مع مؤسسات كبيرة ولها باع طويل في العمل مع الممولين. تفيد هذه الشراكات المؤسسات والمبادرات الصغيرة، إذ أن وجود طرف شريك معروف في طلبات التمويل يزيد من احتمالية حصول المؤسسات والمبادرات القاعدية على التمويل. في هذه الحالات، من المهم على جميع الأطراف توضيح نوعية العلاقة والحدود الموجودة بينها، ومن المهم أيضاً أن تُصمم هذه المشاريع بشكلٍ شفاف، لتجنب استغلال المؤسسات الكبيرة للصغيرة.



«لولا شراكاتنا مع مؤسسات كبيرة في رام الله، لما تمكننا من الحصول على التمويل.»
(مشاركة من فلسطين)

«أحد أهم الأساليب لمواجهة التحديات، هي التعاون بين الجمعيات القوية والصغيرة لتقديم مشاريع مشتركة، لتغطية نقص القدرات الموجودة لدى المؤسسات الصغيرة فيما يخص كتابة المشاريع. وتكون هذه الشراكة مفيدة للجمعية الكبيرة، إذ تضمن لها الوصول إلى القاعدة الشعبية والمناطق النائية.»
(مشاركة من الأردن)

«التقديم للمشاريع من خلال تحالفات أو بناء شراكات والتقديم معاً من أجل الحصول على التمويل.»
(مشاركة من الأردن)

«مهم جداً أن ننمي روح التعاون بدل التنافس من خلال التقدم للتمويل كشبكة واتباع الشفافية والديمقراطية في الوصول إلى الفرص.»
(مشاركة من لبنان)

الموارد المحلية

من الوسائل الناجعة لتخطي عقبات الوصول إلى التمويل الرسمي، تلجأ العديد من المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية إلى تجنيد الأموال من خلال جمع التبرعات والمبادرات الخيرية وفي بعض الأحيان من خلال دعم بعض أصحاب وصاحبات المنشآت الخاصة والتجارية.

ومن المهم الإشارة إلى أن بعض منشآت القطاع الخاص تخصص مبالغ معينة سنوية للتبرعات والعمل المجتمعي والخيرية، وعادة ما تُسمى هذه المخصصات بمسؤولية الشركات الاجتماعية (social corporate responsibility).



«استطعنا الحصول على دعم من رجال الأعمال والقطاع الخاص من خلال مبادرات خيرية.»
(مشاركة من الأردن)

أصحاب التخصص

بسبب تعقيد طلبات التمويل والمشاريع، تستعين العديد من المؤسسات والمبادرات بأصحاب وصاحبات الخبرة في مجال كتابة طلبات التمويل. في بعض الأحيان، يتطوع أفراد المؤسسات ذوي وذوات الخبرة لكتابة المشاريع، وفي أحيان أخرى تستعين المؤسسات بأصحاب وصاحبات خبرة من خارج المؤسسة أو المبادرة يعرضون خدماتهم بالمجان لمساعدة المؤسسة. كما أن هنالك فئات مجتمعية بتخصصات وخبرات مختلفة تعرض خدمات مجانية للمؤسسات بهدف مساعدتها، وقد يشمل هذه الفئات المحامين والمحاميات والمحاسبين والمحاسبات والكتاب والكاتبات وغيرهم. من أصحاب وصاحبات التخصص. **هذا وقد أشارت المؤسسات والمبادرات المشاركة أنه في كثير من الأحيان يطلب أصحاب التخصص مبالغ مالية باهظة مقابل كتابة المشاريع، مما يضيف عبء مالي إضافي عليها.**



«قمنا بتعزيز تواصلنا مع المجتمع المحلي ومن خلال تقديم التدريبات المختلفة للنساء والصبايا أصبحنا على تواصل جيد مع أشخاص مختلفين لديهم قدرات تساعد الجمعية من خلال تطوعهم فيها، فمثلاً تساعد المتطوعات أحياناً في عمل مسح للمنطقة للتعرف على الاحتياجات، ويساعد أحياناً خبراء في كتابة المشاريع لتقديمها والحصول على تمويل.»
(مشاركة من الأردن)

موارد داخلية

لتخطي عقبات الوصول إلى التمويل، تقوم العديد من المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية على الاعتماد على الموارد البشرية الداخلية والمشاريع لدر الأموال وتحقيق ريع يضمن استدامتها. على سبيل المثال، تقوم بعض المؤسسات والمبادرات بتصميم مشاريع مُدرة للدخل، ويقوم البعض الآخر بدر الأموال من خلال تقديم خدمات لمؤسسات أخرى مثل الخدمات الاستشارية وغيرها. تساعد هذه الأداة العديد من المؤسسات على الاستمرار.

بالإضافة إلى ذلك، تغطي بعض المؤسسات والمبادرات المحلية تكاليفها من خلال تبرعات من عضوات الجمعيات أنفسهن ومن أموالهن الخاصة.

وتقوم بعض المؤسسات لدر دخل لها بتأجير قاعاتها أو أماكن عملها لمؤسسات أخرى.

هذا ومن الموارد الداخلية الأخرى التي تعتمد عليها بعض المؤسسات والمبادرات هو تنفيذ مشاريع تعاونية، ينتج عنها تعاونيات صغيرة مدرة للدخل تساعد في دعم المؤسسات والمبادرات مالياً.



«مسألة در الأموال هي شاغل حقيقي لعقول غالب من يعمل في المؤسسات لأننا نرغب بالاستقلال عن الممولين، نحاول القيام بمشاريع صغيرة تدر الدخل، مثل الخياطة، والمونة، والأجبان، والألبان، وغيرها.»
(مشاركات من لبنان)

«يشغلنا موضوع التمويل ونحاول كثيراً بيع بعض المنتجات لنسد احتياجاتنا المالية.»
(مشاركة من فلسطين)

«نحاول الحصول على دخل للجمعية من مصادر أخرى تجعلنا أكثر استقلالية فعلى سبيل المثال قمنا بشراء مجففة خضار وفواكه تعمل على الطاقة الشمسية لزيادة انتاج الجمعية والحصول على دخل أفضل من البيع. كما قمنا بفتح حضانة أطفال.»
(مشاركة من الأردن)

بناء القدرات الداخلية

لتخطي عقبات الوصول إلى التمويل وخصوصاً معايير التمويل الصعبة ومتطلباته المعقدة تقوم بعض المؤسسات المبادرات بالاستثمار في بناء القدرات الداخلية للمؤسسة. ويشمل بناء القدرات، بناء قدرات وتعزيز مهارات العاملين والعاملات على تجنيد الأموال وكتابة مقترحات المشاريع، وتوثيق وتقييم مدى التأثير.

كما يشمل بناء القدرات الداخلية تصميم سياسات داخلية أساسية مهمة للممولين والممولات وتساعد المؤسسة داخلياً على تنظيم مسار العمل والنهوض بالمؤسسة ورفع احتمالية حصولها على التمويل ومواكبة متطلبات الجهات المانحة. تشمل هذه السياسات:

السياسة المالية
مدونة سلوك والأنظمة الداخلية
سياسات الأمان والحماية من الإساءات
سياسات ضد الفساد
سياسات موارد بشرية
سياسات الشراء



«وجود فريق عمل جيد بالإضافة لخبرة الجمعية والتدريبات التي حصل عليها فريق العمل من مشاريع مختلفة، والاعتماد في بناء المشاريع على حاجة المجتمع المحلي وتقديم مشاريع تخدم البيئة المحلية والمنطقة المحيطة.»
(مشاركة من الأردن)

تأمين الأصول والممتلكات

من الاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات والمبادرات لضمان استمراريته المالية وتخطي عقبات شح التمويل، تأمين أصول وممتلكات للجمعية، مثل المباني أو المعدات والأجهزة والتجهيزات. تقوم بعض المؤسسات بالسعي نحو تأمين الأصول والممتلكات أحياناً من نفس التمويل وأحياناً أخرى من خلال تبرعات وموارد محلية.



«لو لم يتح لنا المبنى الذي نعمل فيه وهو ملك للجمعية لما قدرنا على الاستمرارية.»
(مشاركة من فلسطين)

«بصراحة عندما نقوم بشراء معدات وأجهزة للجمعية هذه كلها تعتبر أصولاً يمكن اعتبارها مصدراً مالياً ويمكن الاستعانة بها عند الحاجة.»
(مشاركة من فلسطين)

«قمنا بتطوير مساحات الجمعية والبنية التحتية لها مثل القاعات التدريبية وتجهيز المواد والأثاث من طاولات وكراسي وداتا شو لتهيئة القاعات التدريبية وتأجيرها للمؤسسات المختلفة.»
(مشاركة من الأردن)

البحث المستمر

لا تكل المؤسسات والمبادرات وتستمر في بحثها عن مصادر للتمويل،
وتستخدم المؤسسات عدة أدوات للبحث عن مصادر تمويل مثل:



- وسائل التواصل الاجتماعي
- الجرائد المحلية
- المتابعة الدورية للصفحات الالكترونية الخاصة بالجهات المانحة
- الاشتراك في قوائم بريد الكتروني

استخدام الذكاء الصناعي ومنصات التواصل الاجتماعي

في عصرنا هذا وفي ظل التطور التكنولوجي وتطور ما يُسمى بالذكاء الصناعي، بإمكان المؤسسات والمبادرات الاستعانة بتطبيقات ذكاء صناعي مثل ChatGPT لتطوير مقترحات المشاريع وتدقيقها وتعديلها، مما قد يساعد الكثير منهم على التغلب على عقبة عدم إجادة اللغة الإنجليزية. كما سهلت منصات التواصل الاجتماعي من مشاركة المعلومات حول التمويل والتعريف بنشاطات المؤسسات والمبادرات. **وتجدر الإشارة هنا إلى تنبه بعض الجهات المانحة على استخدام المؤسسات والمبادرات للذكاء الصناعي في كتابة مشاريعها، ولذلك من المهم عند الاستعانة ب ChatGPT على سبيل المثال التأكد من أنه يتم استخدامه للتدقيق اللغوي أو ترتيب الجمل والفقرات، وأن لا يتم الاعتماد عليه لصياغة طلبات التمويل بشكل كامل دون أي إضافات بشرية.**



«ساعدنا وجود ChatGPT كثيراً على صياغة المشاريع وتقليص وقت كتابتها.»
(مشاركة من الأردن)

«استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاطلاع على الجرائد المحلية يساعد الجمعية في معرفة متى يوجد فرص لتقديم إلى تمويل.»
(مشاركة من الأردن)

03

الإدارة المصرفية

الإدارة المصرفية والمالية جزء أساسي من عمل المبادرات والمؤسسات المجتمعية والقاعدية، وتعتبر أيضاً بعداً من أبعاد الفضاء المدني، فالتضييق على الإدارة المصرفية والمالية للمؤسسات يضيق كذلك مساحة الفضاء المدني. تندرج تحت الإدارة المصرفية والمالية عدة أبعاد، تشمل قدرة المؤسسات على التعامل مع الخدمات المصرفية/البنكية، والبيروقراطية والتشديدات المصرفية وتشمل كذلك قدرة المؤسسات والمبادرات على خلق عمليات وإجراءات مالية داخلية لعملياتها وبرامجها. تبين معنا من خلال الاستشارات أن غالب العقبات مشتركة ما بين جميع الدول المستهدفة فيما يخص الإدارة المصرفية والمالية، وأن هنالك اختلافات سياقية خاصة بلبنان وتونس تحديداً. وكذلك وجدنا أن المؤسسات تستخدم استراتيجيات متشابهة لمواجهة العقبات الناجمة من الإدارة المصرفية والمالية.

9

المالية

١.٣ تحديات الإدارة المصرفية

يمكن تلخيص تحديات الإدارة المصرفية المشتركة ما بين الأردن وفلسطين ولبنان وتونس كما يلي:

● الورقيات والوثائق

من العقبات الأساسية التي تواجهها المؤسسات في التعامل مع المصارف/البنوك هي الكم الهائل من الوثائق والورقيات المطلوبة لإتمام معاملات بنكية بسيطة للغاية. فعلى سبيل المثال، تطلب البنوك عقود المنح، وعقود التوظيف، وتفاصيل النشاطات، والموافقات الحكومية، والميزانيات، وغيرها من الورقيات التي تثقل كاهل المؤسسات والمبادرات وتكلفهم الكثير من الوقت والمجهود. **هذا ويعتبر اعتماد المصارف والبنوك على الورقيات وعدم حوسبة الخدمات المالية تحدياً كبيراً على المؤسسات والمبادرات.**

● فتح وإغلاق الحسابات

تجابه المبادرات تحدياً حديثاً أو غير المسجلة عقبات كبيرة في فتح حسابات بنكية أساساً، ويشعر البعض أن طلبات البنوك «تعجيزية» كما وصفتها إحدى المشاركات. بالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من المؤسسات إغلاق حساباتها المصرفية أحياناً لأسباب مختلفة، كأن الوصول إلى الخدمات المصرفية ليس حقاً للجميع. حتى بعد فتح الحسابات قد يتم إغلاقها لعدم وجود رصيد أو لعدم وجود حركات وحالات بنكية لفترة زمنية معينة.

● خدمات محدودة

تعاني العديد من المؤسسات والمبادرات في المنطقة ككل من محدودية وسوء الخدمات التي توفرها البنوك لها. فعلى سبيل المثال، تحرم العديد من المؤسسات والمبادرات من إصدار دفتر شيكات أو إصدار بطاقات ائتمانية أو من الخدمات البنكية الالكترونية، فالصرف في غالب الدول يتشترط ورقيات ووثائق يجب ايصالها إلى البنك بشكل مباشر.

● عدم وضوح المتطلبات

أشارت المشاركات إلى أن عدم وضوح متطلبات البنوك والتغييرات المستمرة لإجراءاتها واختلاف مستوى الخدمات بينها تشكل عبئاً وتستغرق وقتاً طويلاً منهن لفهمها، والتعامل معها. كما أن هنالك اختلاف في مستوى الخدمات وفي الإجراءات في الفروع المختلفة للبنك ذاته، وفي بعض الأحيان ما بين العاملين والعاملات في الفرع ذاته.

● تقلبات العملات

يؤثر تقلب العملات وتحكم المصارف في سعر الصرف للحوالات الواردة بعملة أجنبية، فعادةً ما تُصرّف البنوك العملات بأسعار أعلى من سعر الصرف العالمي، مما يؤثر على المؤسسات والمبادرات التي تستلم حوالات بعملات أجنبية، إذ تصلهم الأموال منقوصة. وبرزت هذه المشكلة بشكل فاضح في لبنان مع خسارة بعض الجمعيات للقيمة الشرائية للتمويل الموجود في الحسابات قبل عام ٢٠٢٠.

● مواقع المصارف

من الإشكاليات التي تواجهها المؤسسات والمبادرات وخصوصاً تلك الموجودة في مناطق نائية أو مهمشة أو خارج العواصم عدم توفر فروع للبنوك أو خدمات مصرفية في أماكن تواجههم، مما يضطرهم إلى التنقل إلى أماكن بعيدة للوصول للخدمات المصرفية.

● أنظمة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال

تؤثر أنظمة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال العالمية على قدرة المؤسسات والمبادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عامةً من استلام حوالات بنكية من دول أجنبية. فالوصمة العالمية على انتشار الإرهاب في المنطقة يدفع العديد من البنوك إلى رفض الحوالات الواردة، أو رفض التحويلات الصادرة، أو التدقيق على مصادرها، وطرق صرفها.

● الأردن

يصدر البنك المركزي تعليمات سنوية من أجل تقنين عمل البنوك في الأردن وتعاملها مع الجمعيات والمؤسسات غير الربحية. يتطلب قدرة الجمعيات على الحصول على الحوالات من الممولين تقديم العديد من الأوراق والوثبوتيات، إذ لا يكفي تقديم صورة عن موافقة رئاسة الوزراء على التمويل، بل يجب أيضاً الحصول على أوراق رسمية من وزارة التي سجلت الجمعية أو المؤسسة من أجل السماح للتمويل بالوصول إلى الحساب المصرفي. كما أصبحت البنوك تتطلب إجراء تحديث سنويا لبيانات المؤسسات بحضور الهيئة الإدارية مما يأخذ وقتاً وجهداً مضاعفاً.

« تواجه الجمعية صعوبات وتأخير عن وصول حوالة مالية إلى الحساب البنكي، إذ يجب تقديم الكثير من الأوراق الرسمية للسماح باستلام الحوالة في الحساب البنكي مثل الموافقات الرسمية من وزارة التنمية ورئاسة الوزراء على المشروع وعقد المشروع وغيرها.»

(مشاركة من الأردن)

« وتطلب البنوك العديد من الوثائق على كل حركة بنكية مثل الاتفاقية والموازنة والموافقة الرسمية من رئاسة الوزراء وتوقيع جميع الأشخاص المخولين.. إجراءات كثيرة وعدم مرونة في التعامل.»

(مشاركة من الأردن)

● فلسطين

لخصوصية الوضع في فلسطين وخصوصاً بعد التصعيد الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، أصبحت المؤسسات والمبادرات الفلسطينية تعاني من عبء مضاعف فيما يخص الخدمات المصرفية والمالية. إذ بعد الأحداث، وبشكلٍ يمكن وصفه بالعقاب الجماعي،

أصبح عدد من البنوك الأوروبية يرفض القيام بحالات للبنوك الفلسطينية في الضفة الغربية. كما قررت بعض البنوك الفلسطينية رفض إرسال حوالات إلى قطاع غزة. بينما تشترك فلسطين مع بقية الدول في التحديات التي تم ذكرها سابقاً، إلا أن العبء الإضافي ظهر بعد أحداث أكتوبر/تشرين الأول.

● لبنان

ولد الانهيار الاقتصادي الذي أحاق في البلد عام ٢٠١٩، أعباء كبيرة على المؤسسات والمبادرات اللبنانية، فمع هبوط سعر الليرة اللبنانية لدرجات غير مسبوقة، توقفت البنوك عن صرف الأموال وجمدت عدداً من الحسابات البنكية. وبرزت هذه المشكلة بشكل فاضح لدى المجتمع المدني المحلي الذي خسر القيمة الشرائية للتمويل الموجود في الحسابات قبل عام ٢٠٢٠. قامت البنوك في لبنان كذلك بمنع صرف العملات غير الليرة، ولم يتمكن عدد كبير من سحب أموالهم في العملات الأجنبية من حساباتهم، الأمر الذي انطوى أيضاً على الحسابات المصرفية للعاملات والعاملين في القطاع. فاضطرت المؤسسات لإعادة العمل من نقطة الصفر على عقود تمويل جديدة، بالإضافة إلى ذلك، فمن التحديات الخاصة في لبنان الرسوم المصرفية الباهظة التي تفرضها البنوك على حسابات المؤسسات والجمعيات والتي تزيد من التحديات المالية والمصرفية عليها.

● تونس

فيما يخص الخدمات المصرفية والمالية، في تونس حالة خاصة تشكل عبءً على المؤسسات والمبادرات. فعلى سبيل المثال، في حال استلام تمويل من الخارج يتوجب على المؤسسات إبلاغ السلطات المعنية والاعلان عن استلام المبلغ في صحيفة محلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع المؤسسات التونسية فتح حسابات بعملات أجنبية ويحكم جميع الأموال الواردة سعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي.

العلاقات الشخصية

تلعب العلاقات الشخصية وشبكة المعارف دوراً كبيراً في تسهيل عمل المؤسسات والمبادرات وحتى في تسهيل معاملاتها البنكية والمصرفية. وليس من الضروري أن تكون تلك العلاقات الشخصية مع أصحاب نفوذ، وإنما قد تكون علاقات مع موظفي أو موظفات استقبال في البنك.



«العلاقات الشخصية مع فرع البنك ساعدتنا في فهم ما هي الإجراءات وما هو المطلوب.»
(مشاركة من الأردن)

«اضطررنا لاستخدام المعارف والتشبيك مع أكثر من فرع بنك من أجل الحصول على حساب ودفتر شيكات.»
(مشاركة من الأردن)

«الحقيقة المعاملة بتكون كثير أسهل لما تكوني بتعرفي حد في البنك.»
(مشاركة من فلسطين)

«استخدام العلاقات الشخصية لتسهيل المعاملات هي وسيلة عم نستخدمها للتفاوض مع الانهيار في البلد.»
(مشاركة من لبنان)

٢.٣ استراتيجيات المقاومة

الصرامة و الشدة

تلجأ بعض المؤسسات والمبادرات إلى التعامل بشدة وصرامة مع موظفي وموظفات البنوك من أجل الحصول على خدمات. بسبب عدم وضوح وشفافية الإجراءات المالية الخاصة بالمؤسسات، تضطر بعض المؤسسات والمبادرات أن تحتد مع الموظفين والموظفات. وأشارت بعض المشاركات أن هذه أداة ناجحة في بعض الأحيان.



«اضطريت أطلع عليهم بالصوت العالي ومن بعدها صاروا يسهلوا لي معاملاتي.»
(مشاركة من فلسطين)



بسبب الصعوبات في فتح وإدارة الحسابات المصرفية للمؤسسات والمبادرات، تقوم بعض المبادرات باستخدام حسابات بديلة لاستلام التمويل. فعلى سبيل المثال، تتفاوض المؤسسات في بعض الأحيان مع الممولين لإرسال التمويل لحسابات شخصية أو مشتركة إذ أن إدارتها أسهل. هذا وتستخدم المؤسسات كذلك الشراكات مع مؤسسات أخرى قادرة على الإدارة المالية وعلى التعامل مع المصارف لاستلام تمويلها.

بناء القدرات الداخلية



تقوم المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية ببناء قدراتها الداخلية لتحسين وصولها للخدمات البنكية والمصرفية وتسهيل معاملاتها. فعلى سبيل المثال تقوم بعض المؤسسات والمبادرات بتدريب موظفيها وموظفاتها على الإدارة المالية. كما تقوم بعض المؤسسات بتأسيس أنظمة مالية محوسبة تسرع وتسهل الإدارة المالية والمصرفية عامة.

«قمنا بتطوير قدرتنا من خلال الممارسة في كتابة ومتابعة الميزانيات، وفتحنا حساب بنكي ونعمل على تطوير نظام مالي محوسب للجمعية ونتعامل حالياً بسندات القبض والتقارير المالية.»

(مشاركة من الأردن)

«هناك حاجة لدعم الجمعيات في بناء قدراتها المالية والحسابية، ودعمها في تطوير سياساتها الداخلية وتمويل برامج مالية محوسبة لها وتدريبهم على استخدامها.»

(مشاركة من الأردن)

«مع الوقت بيصير أسهل وبنعود على المتطلبات.»

(مشاركة من فلسطين)

الحرص على الدقة

تسعى العديد من المبادرات لتجنب عقبات الوصول إلى خدمات مصرفية إلى توشي أقصى الحذر والدقة في ترتيب أوراقها المالية وفي اتباع الإجراءات والتعليمات الإدارية المصرفية على الأصول. ويشمل ذلك التحقق من وجود وتوفير جميع الأوراق الرسمية المطلوبة من الجهات الحكومية، وجميع الورقيات المتعلقة بالمنح، والمشاريع، وخطط الصرف، والميزانيات. تتجنب المؤسسات والمبادرات بذلك العثرات والصعوبات التي قد تنجم عن نقص في الأوراق والوثائق.



«بنجهز لهم كل الأوراق. من شان ما يرجعوا لنا كل شوي في طلب.»

(مشاركة من فلسطين)

«التعود ومتابعة الاجراءات اول بأول هي أحد أساليب التعامل مع الصعوبات، والتنسيق المسبق مع الأعضاء المكلفين بالتوقيع. الخبرة في التعامل مع السنين أصبحنا نتوقع المطلوب من البنك ومتى يجب تقديمه.»

(مشاركة من الأردن)

الأمان و السلام

9 الحماية

تتأثر مساحة الفضاء المدني، والقدرة على التفاوض معها، بشعور العاملين والعاملات والناشطين والناشطات بالأمان والسلامة والحماية، ويعتبر توفر آليات حماية مهماً جداً لضمان ذلك، وخصوصاً في حالات العنف أو سوء المعاملة أو التحرشات والمضايقات. وقد تتقوض مساحة الأمن والسلامة والحماية لعدة أسباب، منها ردود فعل المجتمع ومنها قمع مؤسسات الدولة أو حتى الإساءات التي قد تحدث في أماكن العمل.

١.٤ تحديات الأمن و السلامة و الحماية

استقطاب المجتمعات واستخدام بعض الفئات ككبش فداء لتشتيت المجتمع عن همومه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

● الأمن الإلكتروني

في عالم أصبح جزء كبير منه يعتمد على التكنولوجيا والتواجد الإلكتروني تولدت تحديات جديدة للأمان. أشار عدد كبير من المؤسسات والمبادرات أنه ينقصها المعرفة والمهارات المتعلقة بالأمان الإلكتروني والتي تشمل الحماية من المضايقات والتحرشات. كما يشمل الأمان الإلكتروني حماية البيانات والمعلومات وخصوصاً الحساسية منها من الهجمات الإلكترونية أو القرصنة.

● عنف الدولة

قد تتعرض المؤسسات والمبادرات والعاملين والعاملات فيها لأشكال مختلفة من عنف الدولة، والتي قد تشمل المضايقات والمُسائلات وفي بعض الأحيان السجن. يتزايد عنف الدولة على المؤسسات والمبادرات في أوقات الأزمات، وخصوصاً السياسية والاقتصادية منها، إذ تستخدم مؤسسة الدولة المؤسسات والمبادرات ككبش فداء لصرف انتباه المجتمع عن المشاكل الجذرية التي يعاني منها المواطنين والمواطنات.

● عدم وجود آليات حماية

يعتبر عدم وجود آليات حماية واضحة وممنهجة ومكتوبة ومعممة عقبة رئيسية تواجه المؤسسات والمبادرات التي ترغب بالحفاظ على الأمان والسلامة والحماية للعاملين والعاملات فيها. وتشمل آليات الحماية الناقصة وجود إدارات قانونية يتم تنفيذها ضمن العدل لمن يتعرض للإساءات بكافة أشكالها، إذ لا تتواجد تلك في غالب الدول وخصوصاً فيما يتعلق بالعنف الذي تتعرض له النساء، وخاصة المدافعات عن حقوق الإنسان.

وجدنا أن تحديات الأمن والسلامة والحماية مختلفة بحسب السياقات، ولكن وجدنا كذلك أنها تشترك في بعضها، ويمكن تلخيص تحديات الأمن والسلامة والحماية المشتركة ما بين الأردن وفلسطين ولبنان وتونس كما يلي:

● ردود فعل المجتمع

تتعرض بعض المبادرات والمؤسسات المجتمعية والقاعدية في الدول الناطقة باللغة العربية في بعض الأحيان إلى عنفٍ صادرٍ عن المجتمع، بسبب ردود أفعال على مواضيع وأمور مختلفة. فقد تكون تلك ناجمة عن اتهامات بالفساد أو بالتواطؤ مع الغرب أو بترويج مفاهيم دخيلة على المجتمع. وتأتي هذه الردود منتظمة أحياناً وبترويج من السلطات الأبوية كردة فعل على بروز الحركات النسوية وتحقيق الإنجازات لحقوق النساء.

● سوء فهم العمل النسوي والنسائي

يرتبط جزء كبير من ردود أفعال المجتمع على عمل المؤسسات والمبادرات القاعدية، وخصوصاً النسوية والنسائية منها، بسوء فهم المجتمع لطبيعة عملها وأهدافها في كثير من الأحيان. ويعتبر سوء الفهم هذا تحدياً كبيراً تواجهه المؤسسات التي تركز على العمل النسوي والنسائي، ففي بعض الأحيان يُتهم بترويج مفاهيم دخيلة على المجتمع أو حتى بترويج المثلية الجنسية، أو الهجوم على مؤسسة العائلة وتحريض الشبابات على أهاليهن أو على الطلاق وغيرها. وتتأثر ردود أفعال المجتمع على عمل المؤسسات بالعوامل السياسية التي تؤدي إلى

الأردن

تتعرض المؤسسات والمبادرات في الأردن، وخصوصاً النسائية والنسوية منها، لعنف مجتمعي وعنف على مستوى الدولة بشكل خاص وقد يكون مختلفاً عن دول أخرى بسبب الطبيعة العشائرية لتركيبه الدولة. وبسبب هذه التركيبة تقوم الدولة في كثير من الأحيان بالتعدي على المؤسسات والمبادرات أحياناً إرضاء للمجتمع وأحياناً أخرى لتشتيت انتباه الشعب عن المشاكل الجذرية. كما قد تعتبر بعض المؤسسات الحكومية مؤسسات المجتمع المدني منافسة لها على الأرض.



في عام ٢٠٢٣ تعرضت المؤسسات والمبادرات النسائية لهجمة مجتمعية عنيفة، شملت التشهير، والتهديد، وفي حالات خاصة دعوات لقتل واعدام بعض الناشطات في فضاء المجتمع المدني. يشكل هذا تهديداً على أمن وسلامة وحماية الناشطات في هذا المجال. هذا وقد تعرض العديد من المتظاهرات والمتظاهرين المتضامنين مع الفلسطينيين والفلسطينيات للسجن والتحقيقات والملاحقات بسبب نشاطهم.

«عملنا محاضرة عن رفع الوعي للعاملات في رياض الأطفال والمصانع فبعض الأهالي رفضوا حضور بناتهم وشرحنا لهم أنه إحنا عم نعمل المحاضرة عن حقوق العاملات حسب قانون العمل، بس الأهالي بفكروا انه بدنا نخرب شغل البنت.»

(مشاركة من الأردن)

فلسطين

بالإضافة إلى التحديات العامة التي تواجهها المبادرات والمؤسسات، تواجه المؤسسات والمبادرات في فلسطين صعوبات وتحديات كبيرة تتعلق بالعنف الناجم عن الاستعمار الاستيطاني، الذي يشمل التهجير والقتل والتنكيل والسجن الإداري. عانى الفلسطينيون والفلسطينيات من هذا العنف لعقود طويلة، ولكن وعلى الرغم من ذلك تصعب على المؤسسات والمبادرات تطوير آليات تمكّنها للتصدي من عنف الاستعمار الاستيطاني. بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، ازدادت حدة العنف الاستيطاني في كل من الضفة الغربية وغزة والقدس، وأضاف على كاهل المؤسسات والعاملين والعاملات فيها أعباء إضافية. فبالإضافة إلى العنف الروتيني الذي يمارسه الاستعمار الاستيطاني، سعى المحتل إلى تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية بإغلاقات للحواجز واجتياحات لمناطق مختلفة، قوضت حتى من حرية حركة العاملين والعاملات في المؤسسات والمبادرات كافة، وجعلت العمل اليومي أمراً شبه مستحيل. كما قوض هذا العنف من قدرة المؤسسات والمبادرات على التعبير بحرية أو حتى رفع صوتها ضد الاستعمار الاستيطاني، إذ تقوم السلطات الصهيونية بملاحقة أصحاب وصاحبات الصوت العالي، وسجنهم، والتعدي عليهم. بالضرب والتنكيل.

«اليوم في طريقي إلى العمل كادت أن تصيبني رصاصة.»
(مشاركة من فلسطين)

«منطقتنا محاطة بالمستوطنات وكثيراً ما يقوم المستوطنون بالتعدي والاعتداء علينا.»
(مشاركة من فلسطين)

«تقوم سلطات الاحتلال باجتياح مكاتب ومقار المؤسسات.»
(مشاركة من فلسطين)



٢.٤ استراتيجيات مقاومة

علاقات مع الجهات الأمنية والحكومية

تتفاوض المؤسسات والمبادرات مع مساحة الأمن والأمان والحماية في كثير من الأحيان من خلال بناء والحفاظ على علاقات ودية مع أشخاص يعملون مع الجهات الأمنية والحكومية. تعتبر هذه العلاقات استراتيجية أساسية وهامة لعدد كبير من المؤسسات لضمان أمنهن وسلامتهن وتجنب عنف الدولة أو حتى العنف المجتمعي الذي قد تتعرض له.



«لما تهاجمنا وانحى عنا سيداويات، دعم السلطات المحلية كان كثير مهم.»
(مشاركة من فلسطين)

«بنبني علاقات منيحة مع القوات الأمنية والمسؤولين، لأنه إذا بيعرفوك، بيتقوا بشغلك وهذا بيساعد في كثير حالات.»
(مشاركة من فلسطين)

«نبني علاقات ودية وانفتاح على المجتمع المحلي. ولدينا علاقة جيدة مع الجهات الأمنية وهناك مركز أمني مقابل الجمعية.»
(مشاركة من الأردن)

لبنان

تواجه المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية في لبنان تحديات مختلفة تتعلق بالأمن والسلامة والحماية، تشمل انتشار السلاح بين فئات معينة وعدم وجود آليات لتطبيق وتنفيذ حكم القانون. مع الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة الرقابة المالية والمصرفية والعقبات التي تواجهها المؤسسات والمبادرات في هذا المجال، تتعرض العديد من المؤسسات لمضايقات أكثر من أجهزة الأمن في بعض الأحيان، إذ يتم طلب العاملين والعاملات لتحقيقات أمنية ومضايقات.



«توقفت على المطار، وتعرضت لإهانات، وأنا متأكدة إنها بسبب شغلي.»
(مشاركة من لبنان)

الجهوزية و إدارة المخاطر

وتعتبر إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من إطارات الجهوزية، وتتطلب إدارة المخاطر مرونة في تنفيذ الأنشطة وفي استراتيجيات العمل لتجنب المخاطر والاستجابة لها.

«كثير صعب علينا نعمل جهوزية بتحتاج موارد كثير، وحتى بنحتاج تدريبات في إدارة المخاطر والاستجابة الها، لأنه مصفوفات المخاطر اللي بيطلبوها في التمويل غير كافية لحمايتنا.»
(مشاركة من فلسطين)

«تم التركيز في الأردن على تهيئة البيئة المحيطة ومبنى الجمعية لحالات الطوارئ مثل توافر طفايات الحريق، واسعافات أولية وأدوية محددة. كما تم التشديد على أهمية حماية سرية وخصوصية المعلومات للمستفيدات من خلال حفظ الوثائق بشكل آمن.»
(مشاركة من الأردن)

«لم نكن مدركات لأهمية وضع خطة للسلامة الجسدية والنفسية والرقمية قبل أن نواجه هذه التحديات. فاستعنا بمدربات وخبيرات ضمن شبكاتنا لوضع أسس الوقاية والأمان في كل مشاريعنا.»
(مشاركة من لبنان)

من أهم الأدوات للتفاوض مع مساحة الأمن والسلامة والحماية للعاملين والعاملات في المؤسسات والمبادرات، ولحماية المؤسسات والمبادرات ذاتها، تحضير وتجهيز خطط وإجراءات للجهوزية وخطط إخلاء في حالات الطوارئ. بينما يتوفر ذلك الإدراك لدى المؤسسات والمبادرات إلا أنها تواجه صعوبات في تحضيرها لأنها تعتبر مُكلفة وغير سهلة. ومن المواضيع التي تتطرق لها إطارات الجهوزية السلامة الجسدية، من طفايات الحرائق في أماكن العمل إلى تدريبات زيادة الوعي في مجال التعامل مع البيئات المعادية التي تُسمى ب HEAT Trainings. كما تشمل بالإضافة إلى ذلك خطط استجابة في حالات الطوارئ مثل حالات السجن أو التهديد بالقتل وغيرها من أشكال العنف. بينما تتطلب إطارات الجهوزية موارداً ضخمة لتغطية كافة أبعاد عمل المؤسسات، إلا أن بعض تلك قد يتوفر عبر الانترنت.

يمكن للراغبات بحضور تدريبات HEAT الانضمام إلى تدريب توفره مؤسسة saferedge باللغة العربية بسعر معقول يهدف إلى زيادة الوعي فيما يخص التعامل مع البيئات المعادية من خلال الضغط هنا .

هذا ومن المهم للجهوزية توفير إجراءات أو تعليمات للعاملين والعاملات فيما يخص التعامل مع المواقف الصعبة، فوجود سياسات حماية أو توفير إرشادات حول التعامل مع عنف الدولة مثل الاعتقال أو التنكيل أو العنف المجتمعي مهمة للغاية لتحسين شعور العاملين والعاملات بالأمان. ومع سياسات الحماية من العقوبات الخارجية، من المهم توفير سياسات حماية تضبط المخاطر الداخلية في المؤسسة من استغلال ومضايقات وإساءات.



توثيق العنف و الانتهاكات

تستخدم المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية التوثيق كأداة لمجابهة العنف والانتهاكات التي تتعرض لها، وخصوصاً في حال عدم توفر آليات للشكوى والمحاسبة. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية لا توفر حلاً سحرياً للعنف والانتهاكات، إلا أنها قد تساهم في كشف الأنماط العنيفة وتحليلها، والسعي نحو العدالة في المستقبل.



«أحنا ما عندنا مكان نشتكى له، ولكن جزء أساسي من استجابتنا هي التوثيق للعنف والانتهاكات، وهو شيء مفيد لقدام»
(مشاركة من فلسطين)

علاقات جيدة مع المجتمع المحلي

تستخدم العديد من المبادرات والمؤسسات المجتمعية والقاعدية علاقاتها الجيدة مع المجتمع المحلي لضمان أمنها وحمايتها وسلامتها. ويمكن بناء علاقات جيدة مع المجتمع المحلي من خلال رفع وعيهم ون دعوتهم إلى جلسات وحوارات وتدريبات ومن خلال الزيارات الميدانية. كما أن الشفافية في التعامل تزيد من الثقة وتعزز هذه العلاقات. بالإضافة إلى ذلك فإن بناء العلاقات مع القيادات النسائية وذوي الشأن مثل المخاتير والقادات المجتمعيون يساهم في ضمان الأمن والسلامة والحماية.



«لما تهاجمنا على عملنا النسوي من بعض المجموعات المحافظة ضغطنا على بعض الفصائل السياسية، ودعمونا»
(مشاركة من لبنان)

«لما تهاجمنا من المجموعات المتدينة في منطقتنا، لجأنا للزعيم لنجابه اتهاماتهم وليكون لدينا دعم من شخصية محترمة بتأمين في أهمية عملنا... المجموعات الدينية عندنا أقوى من القانون»
(مشاركة من لبنان)

«بناء الثقة مع المجتمع كثير مهم، بيساعدنا بالنجاح وفي حماية أنفسنا»
(مشاركة من فلسطين)

«الحلول أغلبها كانت علاقاتية. العمل المتعاون بين العضوات. الحديث مع أسر الفتيات من خلال الهاتف أو الزيارات الميدانية عن أهداف النشاط إنه رفع وعي عن حقوق العمل لحفظ الحق. مع الوقت كانت تتغير وجهة نظر الأهل عند معرفة ماهية المشروع وهدفه في مصلحة الفتيات. حوالي ١٥ عاملة استفادت من جلسات التوعية حتى الآن»
(مشاركة من الأردن)

«العمل على التشبيك مع الجمعيات الأخرى من أجل احالة الحالات المتخصصة لهم»
(مشاركة من الأردن)

مواءمة اللغة مع السياق

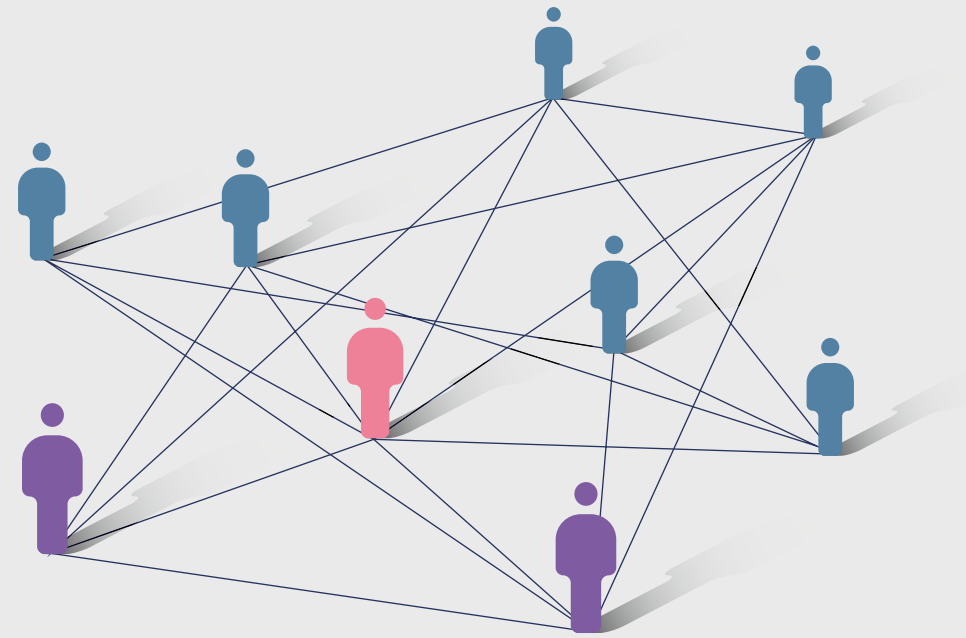
تمارس بعض المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية في بعض الأحيان «رقابة ذاتية»، كما أسمينها، في سبيل ضمان السلامة أولاً. وتعتبر هذه الرقابة الذاتية في بعض الأحيان نوعاً من أنواع مواءمة لغة مخاطبة المجتمع بحسب السياق. فعلى سبيل المثال، تشعر بعض المؤسسات أنه ما من داعي لوصف أنفسها بالنسوية إذا كان المجتمع لا يتقبلها كمصطلح، فالأولوية هي التغيير المجتمعي على مستوى الممارسة. في بعض الأحيان تقوم المؤسسات والمبادرات باستخدام مصطلح العنف ضد النساء بدلاً من مصطلح العنف المبني على الجندر/النوع الاجتماعي، لأن كلمة جندر/نوع اجتماعي أصبحت مثيرة للجدل. لا تعتبر المبادرات والمؤسسات التي توائم لغتها مع السياق مساومة، فبالنسبة لها فإن هذا التغيير لا يُساوم على مبادئ عملها.



«يجب أن نكون أذكياء في الطريقة التي نخاطب بها مجتمعاتنا. يمكننا إيجاد طرق مختلفة لإيصال رسالتنا، نتحدث عن العدالة ونسعى للحقوق الاقتصادية للنساء والفتيات.»
(مشاركة من لبنان)

الاستعانة بالشبكات والتحالفات

من الأدوات التي قد توفر الأمن والسلامة والحماية في إطار فضاء مدني ضيق هي الاستعانة بالشبكات والتحالفات والشرابات، مع أصحاب وصاحبات مصلحة من جهات مختلفة. فالتشبيك مع المؤسسات الكبيرة التي قد توفر خدمات للحماية والوقاية من العنف، أو مع مؤسسات وجهات حكومية، أو مع محامين ومحاميات ومرافق خدمات صحة إنجابية وجنسية يعتبر استراتيجية تحسب من المخاطر التي قد تنشأ من خلال العمل. هذا وتساعد الشبكات والتحالفات على فرض مواضيع على العلن لتصبح قضايا رأي عام، إذ أن هذه الأداة للتفاوض مع مساحة الأمن والسلامة والحماية تخفف من شعور العزلة لدى من يتعرض لقمع أو عنف وتساعد بشكل كبير على الحشد، وعلى حماية الأفراد.



«لدينا اتفاقية تعاون لتحويل حالات العنف المجتمعي، وهناك استراتيجية مكتوبة للتحويلات، وتغطي من ضمن الحالات العنف الجنسي واللفظي والجسدي وغيرها.»
(مشاركة من الأردن)

«لما يصير الموضوع موضوع رأي عام، وموجود في وسائل الاعلام ويكون في شبكات حليفة، ما فيهن يستفردوا فينا.»
(مشاركة من لبنان)

الرعاية الذاتية و الجمعية

تعتبر الرعاية الذاتية والجمعية كممارسة كأداة من أدوات التفاوض مع الفضاء المدني الضيق. إذ أن تخصيص وقت ترفيهي للرعاية أو مساحة للتعبير والدعم في المؤسسات والمبادرات وتخصيص موارد للدعم النفسي للفريق وتشجيع الطاقم على ممارسة الرعاية الذاتية من قبل الإدارات الداعمة يُحسن من شعور العاملين، والعاملات بالأمن، والسلامة، والحماية.



«عندنا قيادة داعمة كثير، بتشجعنا نحكي ونعبر أنفسنا وبتشجعنا نحمي أنفسنا. الأولوية بالنسبة لهم هي سلامتنا وأمننا.»
(مشاركة من فلسطين)

«نعمل على توفير رحلات ترفيهية سنوية للموظفين والمتطوعين.»
(مشاركة من الأردن)

«يوجد مساحات جيدة في الجمعية. نعقد نشاطات غير تقليدية للمتطوعات ونعقد نشاطات ترفيهية كل فترة.»
(مشاركة من الأردن)

تقديم الخدمات و الإحالة إلى جهات الاختصاص

تقدم بعض المؤسسات خدمات متنوعة من خلال برامجها ومشاريعها يستفيد منها الموظفون والموظفات والعاملين والعاملات والمستفيدين والمستفيدات وغيرهم مثل تقديم خدمات الاستشارة القانونية أو النفسية أو الصحية بوجود متخصصين ومتخصصات، توفير إدارة الحالات، وتوفير مساحات آمنة، وتقديم خدمات الإحالة إلى الجهات المختصة، خاصة في حالات العنف بكافة أشكاله.



«في الجمعية هناك محامية لتقديم الخدمات الاستشارية، ومديرة حالة للإحالات وغرفة أمان في الجمعية لمشاركة النساء قصصهن وحالاتهن، وهناك مركز للتوعية والإرشاد. هناك عملية تحويل داخلي بين المشاريع وتعاون خارجي مع المؤسسات الأخرى مثل حماية الأسرة ونور الحسين ومركز العدل من أجل تحويل الحالات لهم.»
(مشاركة من الأردن)

05



حرية

التعبير

تعتبر حرية التعبير بعداً أساسياً من أبعاد الفضاء المدني، إذ أنها المساحة التي تتمكن من خلالها المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية من رفع صوتها وإيصال مطالبها. وتشمل ممارسة حرية التعبير قدرة المؤسسات والمبادرات على نشر البيانات والتعبير عن مطالبهم. ن في مساحات عامة أو عبر الإنترنت.

١.٥ تحديات حرية التعبير

فلسطين

تعاني المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية في فلسطين من التضييق على مساحة حرية التعبير لديها من قبل الاستعمار الاستيطاني، الذي يسعى دوماً إلى إخفاء ومحو انتهاكاته على الأراضي الفلسطينية من خلال تسكيت الفلسطينيين والفلسطينيات.



كما سعى الاستعمار الاستيطاني إلى تصنيف ستة من المؤسسات المحلية الفلسطينية بالإرهابية من دون توفير أية أدلة تفند هذا الادعاء. ففي الفترة الأخيرة، وبعد السابع من أكتوبر، تعرض كثراً لمضايقات ومحاسبة من قبل الاستعمار الاستيطاني بسبب رفع صوتهم، نـ ضد انتهاكاته من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات، كما قامت قوات الاحتلال بتفتيش هواتف الأفراد على الحواجز بحثاً عن أية أدلة تشير إلى تضامنهم، ن مع غزة.

الأردن

في الأردن، تعتبر مساحة حرية التعبير ضيقة في مواضيع معينة على صعيد الدولة والمجتمع، كما في غالب الدول المستهدفة. ولكن في السنة الأخيرة، مع سن قانون الجرائم الإلكترونية الذي وصفته المشاركات بالمبهم وغير الواضح، تتخوف المؤسسات والمبادرات من تبعاته، ويسود قلق حول كيف من الممكن أن يستخدم ضدها، لذا يتم حصر المشاركات على منصات التواصل الاجتماعي وأحياناً الغاءها. بالإضافة إلى ذلك، تشعر المبادرات والمؤسسات بالتخوف من التضامن مع الإبادة الجماعية في غزة من خلال المشاركة في التظاهرات خوفاً من وجود تبعات أمنية على المشاركين والمشاركات، إذ إن هنالك العديد من الموضوعات السياسية التي تعتبرها سياسة الدولة تهديداً لأمنها واستقرارها. ومع هذا الضيق تخشى المؤسسات والمبادرات من تعدي الخطوط الحمراء.

«التشريعات والقوانين تحد من حرية التعبير عن الرأي وهناك تكميم للأفواه فمن الصعب إيصال رسالتك. قانون الجرائم الإلكترونية غراماته عالية فممنشور على الفيسبوك قد يدفعك خمس آلاف دينار، وحتى النقد البناء القانون الجديد يدينك عليه.»

(مشاركة من الأردن)

● التابوهات الاجتماعية

تحد التابوهات الاجتماعية والمواضيع المحظورة من قدرة المؤسسات والمبادرات على ممارسة حرية التعبير، إذ أن بعض هذه المواضيع المحظورة هي من المواضيع التي تسعى المؤسسات والمبادرات لتغييرها على مستوى المجتمع. فعلى سبيل المثال، ومن المواضيع المحظورة مفهوم النسوية والجنـد أو النوع الاجتماعي وحتى التحرشات والإساءات الجنسية، والمثلية الجنسية، والحقوق الإنجابية وحتى الحقوق الاقتصادية للنساء وأحياناً حتى الحديث عن اتفاقية سيداو يعتبر تحريضاً للنساء على الرجال والمجتمع. كما وترسخ القوانين الدينية والطائفية الخاصة بالزواج الطلاق والحضانة والميراث الكثير من التابوهات. **هذا وترفض المؤسسات التعليمية في بعض من الأحيان التعاون مع المؤسسات النسائية والنسوية بسبب التابوهات الاجتماعية.**

● قمع الدولة

بالإضافة إلى التابوهات الاجتماعية، تواجه المؤسسات والمبادرات تحديات تتعلق بممارستها لحرية التعبير فيما يخص المواضيع السياسية وممارسات الدول القائمة. إذ قد تصل عقوبة انتقادات الدول في بعض الأحيان إلى السجن والمضايقات الأمنية. وهناك عدة أشكال لقمع الدولة، منها زيادة منظومات الرقابة، والأمن، وأجهزة المخابرات، وتجريم التحدث في بعض المواضيع، والتحريض على ذوي وذوات الصوت العالي.

● الرقابة والتسكيت على منصات التواصل الاجتماعي

أشارت العديد من المشاركات إلى أن من التحديات التي يواجهها في مجال حرية التعبير هي الرقابة والتسكيت على منصات التواصل الاجتماعي، والذي يأخذ عدة أشكال. فمن أشكال الرقابة تلك التي تمارسها منصات التواصل الاجتماعي نفسها من حظر وحجب للمحتوى، ومنها تلك التي تمارسها السلطات والأجهزة الأمنية والمجتمع من رقابة وهجمات على المحتوى المنشور على منصات التواصل الاجتماعي.



3 مظاهرات لبنان ١٩٥١



«بسبب قانون الجرائم الإلكترونية، وبعد إصداره لأنه معوم وغير محدد هناك خوف من أن تدفع الجمعية ثمن أي تعليقات على صفحتها على الفيسبوك لذا الغينا التعليقات من الصفحة. القانون مبهم وغير واضح وأي شخص ممكن أن يستخدمه ضد الجمعية ويقدم شكوى لذا نكون حريصون جدا على صفحاتنا ولا نستطيع السماح للناس بإضافة التعليقات حتى لا تدفع الجمعية الثمن في حال كانت التعليقات مسيئة.»
(مشاركة من الأردن)

«على الرغم من وجود الحق في التظاهر، مع أحداث غزة كان في صبايا حابات يشاركون بالمظاهرات والاعتصامات بس كان في خوف من القمع.»
(مشاركة من الأردن)

لبنان

لربما تعتبر مساحة حرية التعبير السياسي في لبنان نسبياً أوسع من الأردن وفلسطين، إلا أنه ما زال هنالك مواضيع محددة تلقى ردود أفعال مجتمعية تؤثر على المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية وخاصة خارج العواصم. فعلى سبيل المثال، قد تتهم المؤسسات اللبنانية بالتواطؤ مع الغرب أو الترويج لأجندات أجنبية أو الترويج للمثلية ودعمها. وقد أشارت المشاركات إلى أن ردود الأفعال السلبية نحو هذه المواضيع ازدادت حدته بعد الانهيار الاقتصادي عام ٢٠٢٠. ولا يمكن فصل ردود الأفعال عن التفاعل ما بين العناصر المؤثرة المختلفة من ثقافة وعادات وتقاليد وقوانين ومنظومات سياسية وحزبية وغيرها.

تعديـل

اللغة و المصطلحات

تستخدم المبادرات و المؤسسات القاعدية و المجتمعية مواءمة اللغة أو تعديلها كأداة للتفاوض مع مساحة حرية التعبير الضيقة.

إذ يستخدم البعض الرقابة الذاتية بهدف ضمان السلامة والأمان وتجنب القمع الذي قد ينجم عن ممارسة حرة لحرية التعبير. في بعض الأحيان حتى تقوم المؤسسات بفرض رقابة ذاتية على نفسها حتى في خطابها على وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال تعديل أو حذف منشوراتها التي قد تثير الجدل. كما تحاول المؤسسات والمبادرات مخاطبة المجتمع بخطاب متوازن، من أجل تجنب مواجهات يمكن تجنبها، وتبين أيضاً أن الحوار البناء مع أصحاب وصاحبيات مصلحة مختلفين سواء كانوا من المجتمع المحلي أم من صناع وصناعات القرار مهم للغاية لضمان مساحات لممارسة حرية التعبير. من خلال الحوار البناء والاشتباكات الجدلية الإيجابية تُبنى الثقة وتتطور الأفكار. هذا وحرصاً من المؤسسات على سلامة العاملين والعاملات يقوم البعض بتطوير مهارات الفريق في مجال التواصل والتشبيك مع المجتمع.

«الحوار الفعال مع الأهالي والمستفيدات، الأهالي أصبحوا أيضاً من المستفيدين فتغيرت وجهة نظرهم بعمل الجمعية من خلال أيضاً رؤية الفائدة التي عمت على الشابات وتمكينهن مما انعكس على العائلة أيضاً، فتمكين المتطوعات للتواصل الفعال ودراسة احتياجات المجتمع المحلي ورسم برامج بناء على هذه الاحتياجات لتقديم الفائدة.»

(مشاركة من الأردن)

«بنحاول نتجنب النشاطات اللي ممكن تعمل خطر أو إشكالية، طول ما احنا عم بنحقق أهدافنا ما في داعي نذكر سيداو ولا كلمة الجندر ولا النسوية.»

(مشاركة من فلسطين)

«مش عيب ننسحب شوي من شان نعيد تقييم عملنا واستراتيجياتنا.»

(مشاركة من لبنان)

«أغلب الهجمات بتيجي لما نحكي عن أجساد النساء والصحة الجنسية، مثل حملة انهاء فقر الدورة الشهرية. عم نفكر نحكي عن هاي المواضيع أقل. عم بنحس حالنا مشموسات في مجتمعاتنا ومحتاجين نشغل على الخفيف شوي.»

(مشاركة من لبنان)



المواجهة

بينما تستخدم بعض المؤسسات والمبادرات تخفيف اللغة والحدة في خطابها مع المجتمع، تستخدم الأخريات أسلوب المواجهة بطرق مختلفة. فالبعض يختار المواجهة الحادة والتصادم، والبعض الآخر يستخدم المواجهة بهدف دحض الادعاءات والاثهومات الخاطئة. وبينما يشعر البعض بالحاجة إلى عدم استفزاز المجتمع إلا أنهم يرون أن إثارة الجدل خطوة إيجابية إلى الأمام.



«مهما فعلنا، يتهموننا بكافة الادعاءات الكاذبة والمضللة وهذا جزء من معركتنا ضد الذكورية، ونواصل عملنا بدون خوف لأننا مقتنعات وليس لدينا ما نخفيه.»
(مشاركة من لبنان)

الإعلام

يساعد التواصل مع الاعلام والتعاون مع وسائل الإعلام الوطنية والمحلية المؤسسات والمبادرات على التفاوض مع مساحة ممارسة حرية التعبير، وتعتبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية على فتح مساحات للتعبير عن الرأي ومشاركة المعلومات. ويعتبر الإعلام أداة مهمة للوصول للمجتمعات والحشد حول قضايا معينة.



«يوجد للجمعية موقع الكتروني وفيسبوك للتعبير عن آرائنا ونشر أنشطتنا.»
(مشاركة من الأردن)

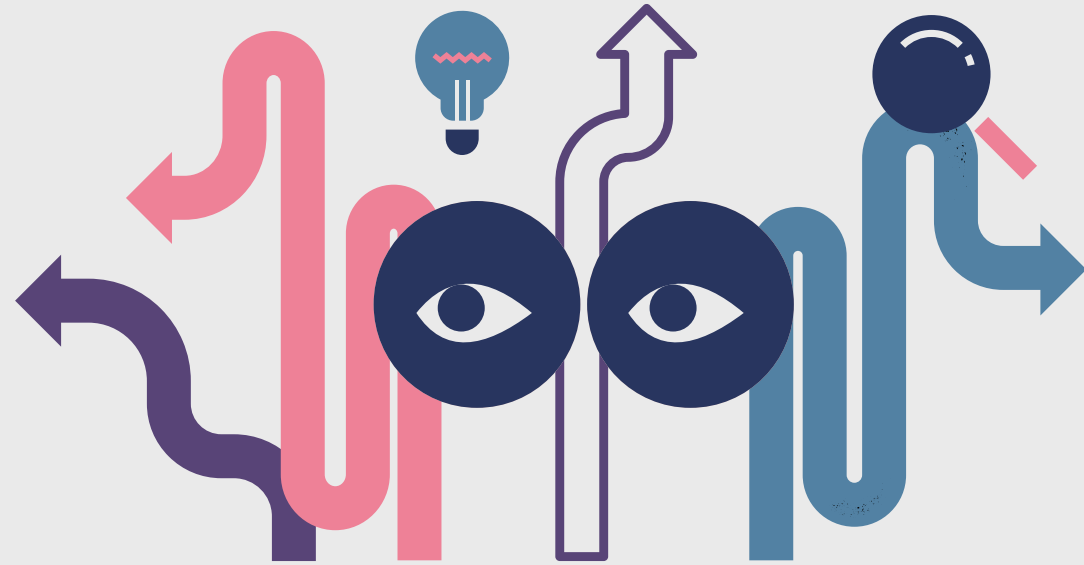
«نستخدم مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن الرأي والمشاركة بالمعلومات حول فعاليات الجمعية والدعوة للنشاطات.»
(مشاركة من الأردن)

«لما يصير الموضوع موضوع رأي عام، وموجود في وسائل الاعلام ويكون في شبكات حليفة، ما فيهن يستفردوا فينا.»
(مشاركة من لبنان)

«عن طريق الاعلام ممكن نجلب دعم وتضامن بنحتاجه لنبقى مستمرين. بكتب التعليقات الإيجابية على أوراق وبعلقهن على الحيط، لأذكر حالي كل يوم بالتقدير الي باخده من الناس.»
(مشاركة من لبنان)

رفع الوعي المجتمعي

العلاقات الجيدة مع المجتمع المحلي تعتبر أداة هامة لتخطي مساحة حرية التعبير الضيقة، وتحديداً على المستوى الاجتماعي، إذ يعتبر رفع وعي وثقيف الأفراد من المجتمع المحلي أداة هامة للتغيير الاجتماعي، ويساهم في خلق قواعد دعم شعبية للمؤسسات والمبادرات. ويمكن القيام بذلك من خلال الجلسات الحوارية والورشات والتدريبات والحملات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي. كما يتم استثمار سمعة الجمعية وعملها وعلاقاتها مع المجتمع المحلي وتاريخ الجمعية وعملها بشفافية لتقديم صور مختلفة للمجتمع المحلي لرفع الوعي وتغيير المعتقدات والآراء، حول مثلاً عمل النساء في الحيز العام، ومشاركتهن الاقتصادية، وأهمية استقلالهن المالي.



«عقد جلسات حوارية وتثقيفية مع المجتمع المحلي، في مركز علمنا نعمل جلسات حوارية وبسبب توفر قاعة في مبنى الجمعية نعقد حوارات مع الشباب والشابات.»

(مشاركة من الأردن)

«استخدام وسائل تواصل مع المجتمع بطريقة بتركز على القواعد الشعبية كثير مهم في مجال حرية التعبير.»

(مشاركة من فلسطين)

«احنا بنحتاج دعم المجتمع حتى نقدر نستمر.»

(مشاركة من فلسطين)

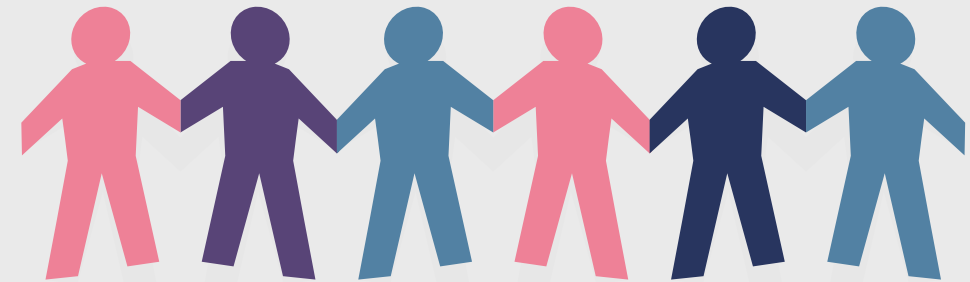
«نحن مع الحوار البناء والاشتباك الإيجابي مع المجتمع.»

(مشاركة من لبنان)

الاستعانة بالتحالفات

تعتبر المناصرة وحملات الضغط بالتشارك مع تحالفات وائتلافات وسيلة للتفاوض مع مساحة حرية التعبير المتاحة، ويعتبر التعاون على المواضيع الشائكة، بدلاً من التنافس على من صوته أعلى، طريقة أساسية لحماية المؤسسات كذلك. وقد تكون تلك التحالفات مع مؤسسات شريكة أو من خلال عضوية في ائتلافات أو مع صناع وصانعات قرار أو حتى مع مختير أو كبار عشائر. توسع هذه التحالفات من مساحة ممارسة حرية التعبير، وتزود المؤسسات والمبادرات بالدعم وتعطيها شعوراً نسبياً بالأمان.

كما تساعد حلقات التضامن والرعاية الجمعية في فتح مساحات ضيقة وأمنة لممارسة حرية التعبير بأمان ودون خوف من القمع المجتمعي أو قمع الدولة.



«حملات كسب التأييد من خلال بناء التحالفات، فمثلاً كنا مثلاً جزء من تحالف ضد قانون الجرائم الإلكترونية واعترضنا عليه من خلال اللقاءات مع الإعلام المرئي والمسموع.»

(مشاركة من الأردن)

«الحوار الفعال مع الأهالي والمستفيدات، الأهالي أصبحوا أيضاً من المستفيدين فتغيرت وجهة نظرهم بعمل الجمعية من خلال أيضاً رؤية الفائدة التي عمت على الشابات وتمكينهن مما انعكس على العائلة أيضاً.»

(مشاركة من الأردن)

«في إطار عملنا نفهم جيداً أهمية الشبكات والتحالفات، لأنه إذا تعرضنا لهجمات سنتعرض لها كمجموعة. في فترة الهجمة المكثفة ضد الجندر والنسوية، كان هنالك كثير من التضامن أيضاً، قوى من موقفنا وجعلنا واثقات من أننا لم نفعل أي خطأ، وأننا واثقات بأهدافنا وعملنا. وعلى الرغم من أننا لا نعمل على مواضيع مجتمع الميم، إلا أننا واثقات في دعمنا للحريات الفردية.»

(مشاركة من لبنان)

«في عدد من التحالفات والائتلافات اللي احنا جزء منها بتساعدنا نرفع صوتنا ونوقف بصرامة مع بعض، لأنه التحالفات بتحمينا.»

(مشاركة من فلسطين)

06

حرية التجمع و تكوين الجمعيات

تتطلب ممارسة النشاط في الفضاء المدني مساحة لحرية التجمع الضرورية للحشد والضغط والمناصرة والتأثير وغيرها من الأدوات الهامة للتغيير المجتمعي الإيجابي. وفي كثير من الأحيان، تضطر المبادرات والمجموعات القاعدية التسجيل كجمعيات ليتمكن من ممارسة حرية التجمع في مساحة الفضاء المدني. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر سهولة أو صعوبة تكوين الجمعيات بعداً آخر من أبعاد الفضاء المدني، إذ إنها تعطي غطاء قانونياً ومشروعاً للنشاطات الهادفة إلى التغيير. والفارق الأساسي ما بين حرية التجمع وتكوين الجمعيات، على الرغم من تشابهها، هو أن تكوين الجمعيات يتطلب تسجيل الجمعيات رسمياً مع الحكومة، بينما يقصد بالتجمع قدرة الأفراد والمؤسسات والمبادرات والجمعيات على الاحتجاج والتظاهر والمشاركة في وقفات، أو حتى عقد نشاطات وفعاليات واجتماعات عامة.

١.٦ تحديات حرية التجمع و تكوين الجمعيات

على الرغم من الاختلافات القانونية البسيطة ما بين الأردن وفلسطين ولبنان وتونس فيما يخص حرية التجمع وتكوين الجمعيات وطرق تطبيقها إلا أنها تشترك بالتحديات التالية:

● قوانين صارمة وإجراءات مُعقدة

من التحديات التي تواجهها المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية وجود قوانين صارمة وإجراءات معقدة وغير واضحة، تتطلب من المؤسسات والمبادرات بذل مجهود ووقت عاليين لاتباعها والامتثال لها، وتضييق بالوقت ذاته مساحة ممارسة حرية التجمع وتكوين الجمعيات، **ويؤثر ذلك على الأخص على الجمعيات الناشئة.** ففي الأردن مثلاً هناك حاجة للحصول على موافقات أمنية قبل عقد أي نشاط عام، على الرغم من وجود موافقات رسمية على تنفيذ المشروع ككل.

● ردود فعل مجتمعية

تعتبر المبادرات والمؤسسات المجتمعية منها والقاعدية أن ردود فعل المجتمع السلبية أو الهجمات السلبية التي قد تنتج حتى من وسائل الاعلام في بعض الأحيان تحدياً كبيراً في ممارستها لحرية التجمع خاصةً وتقوض بالتالي من القدرة على تكوين الجمعيات. أحياناً هناك اتهام بوجود أجندة خارجية للمؤسسات التي تحصل على تمويل أجنبي، وهناك أحياناً شيطنة لعمل المؤسسات خاصة النسوية أو المعنية بحقوق النساء. كما أن وجود عدد كبير من الجمعيات أو المنظمات غير الفاعلة يعطي إحياء أن الجمعيات تعمل لأهداف فردية ومصالح شخصية، أكثر منها مجتمعية.

● الأوضاع السياسية

يتأثر تطبيق القوانين النازمة لحرية التجمع وتكوين الجمعيات بالعوامل السياسية المختلفة التي تمر فيها الدول. فكثيراً ما يتم استخدام المؤسسات والمبادرات القاعدية النسوية والنسائية منها على الخصوص ككبش فداء لصرف انتباه المجتمع عن مشاكل سياسية جذرية، ويتم كثيراً تجنيد قوانين حرية التجمع بهدف قمع تظاهرات معينة قد يكون لها مطالب سياسية.

● الاستمرارية والاستدامة

حيث إن معظم المبادرات والمؤسسات المجتمعية تعتمد بالأساس على التمويل من أجل تنفيذ المشاريع والأنشطة واستمرارية عملها، هناك تخوف دائم من قدرة الجمعيات والمنظمات على استمرارية عملها وديمومته خاصة في ظل شح مصادر التمويل.

الأردن

يحكم حرية التجمع في الأردن قانون التجمعات العامة والتظاهرات من العام ٢٠١١، الذي يسمح للأردنيين والأردنيات بالتجمع مع توفير تبليغ واخبار عن تفاصيل التجمع قبل ٤٨ ساعة من الموعد، أن أية تظاهرة دون ابلاغ تعتبر غير قانونية. هذا وتمنع المادة الثانية من القانون ذاته استخدام أية شعارات، أو هتافات، أو رسومات كرتونية، أو صور، أو رموز تمس بسيادة الدولة أو الوحدة الوطنية أو حكم القانون. وتمنع نفس المادة التجمعات في أماكن قد تعرقل السيارات أو المشاة. وتعتبر التظاهرات العفوية جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات. يضيق هذا من مساحة ممارسة حرية التجمع لدى المؤسسات والمبادرات.

أما فيما يخص قانون تكوين الجمعيات في الأردن، فيحق للأردنيين والأردنيات بحسب المادة ١٦ من هذا القانون تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون أهدافها مشروعة وأدواتها سلمية وعلى أن يكون لديها نظام داخلي لا يتعارض مع الدستور.

ومن أهم التحديات في الأردن عدم وضوح القوانين الخاصة بالتجمع وتكوين الجمعيات والتناقض في التعليمات، الذي قد يكون سببه التغيير الدوري للإجراءات والمعاملات مما يعرقل عمل المؤسسات والمبادرات في الأردن.

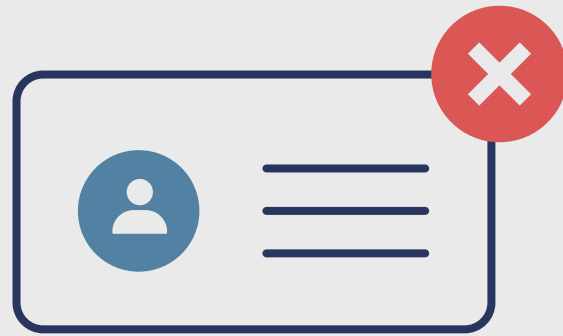
فلسطين

تواجه المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية في فلسطين تحديات قانونية تختص بتطبيق القانون رقم ١ من عام ٢٠٠٠ المتعلق بالجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى بعض الإجراءات التشريعية المُقيدة لممارسة حرية تكوين الجمعيات. تثقل الإجراءات المُقيدة كاهل المؤسسات والمبادرات إذ تصعب إجراءات التسجيل وتتطلب إجراءات مالية معقدة وعقبات إدارية أخرى مثل فتح حساب بنكي أو حتى استلام وتحويل الأموال.

٢.٦ استراتيجيات مقاومة

عدم التسجيل

تختار بعض المبادرات والتجمعات عدم التسجيل كمؤسسات أو جمعيات لتجنب الإجراءات الرسمية المُعقدة والمتطلّبة وغير الواضحة، أو بسبب اقتناعها بإجفاف قوانين التسجيل للمؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. وللتفاوض مع هذه العقبة، تقوم المبادرات بإنشاء شراكات وبناء علاقات مع مؤسسات كبيرة ومسجلة تتمكن من خلالها من الحصول على التمويل لمشروع أو برنامج ضمن برامج المؤسسة الكبيرة. كما تقوم المبادرات بالتقديم للمنح من خلال شراكات مع مؤسسات ومبادرات أخرى لتخطي العقبات التي يولدها عدم التسجيل في طريق الوصول إلى التمويل.



«ممكن التسجيل كجمعية يكون سهل ومتاح، و لكن الإجراءات اللاحقة والمتابعة مع الجهات الوزارية المعنية هي اللي بتكون متعبة ومعقدة، مثل التقارير المالية والإدارية.»
(مشاركة من فلسطين)

التسجيل كشركات

تختار بعض المبادرات والمجموعات القاعدية التسجيل كشركات، ربحية أو غير ربحية في بعض الأحيان، في سبيل تخطي التحديات والعقبات القانونية التي تنجم عن ممارسة حرية تكوين الجمعيات. تعتبر بعض المبادرات أن التسجيل الرسمي كشركات قطاع خاص قد تكون أسهل وأبسط وتتطلب مجهوداً ووقتاً أقل، وفي الوقت ذاته قد يحتم ذلك على المؤسسات والمبادرات دفع كم أكبر من الضرائب. تنظم تلك المبادرات عملها على أنها شركات تهدف لخدمة المجتمع أو أسست بهدف توفير خدمات مجتمعية.

بحسب المادة رقم ٢٦(هـ) من القانون الفلسطيني الأساسي المعدل عام ٢٠٠٣، يوفر القانون الحق للفلسطينيين والفلسطينيات «بعقد اجتماعات خاصة دون حضور الشرطة، وعقد اجتماعات عامة وتجمعات ومواكب، في حدود القانون».

في الوقت ذاته، بحسب قانون الاجتماعات العامة رقم ١٢ من عام ١٩٩٨ يتوجب على منظمي ومنظمات الاجتماعات العامة إبلاغ السلطات قبل ٤٨ ساعة من موعد التجمع.

كما أن الاستعمار الاستيطاني يمكنه التدخل بالتجمعات والتظاهرات من خلال الأمر العسكري رقم ١٠١، الذي يمنع تجمع أكثر من عشر أشخاص في أماكن عامة أو خاصة إذا ما كانت المحادثات تتضمن مواضيع سياسية.

لبنان

تعطي المادة ١٣ من الدستور اللبناني من عام ١٩٦٢ اللبنانيين واللبنانيات الحق في التعبير عن رأيهم، ن شفوياً أو كتابياً والحق في التجمع وتشكيل الجمعيات. وفي الوقت ذاته تمنع المادة ٣ من قانون التجمعات العامة أي تجمعات قد تهدد الأمن أو الحياء العام أو حكم القانون، هذا ويتطلب القانون تبليغ السلطات بالتجمعات العامة قبل ٤٨ ساعة من موعدھا.

تونس

في الوقت الحالي في تونس، تحاول الحكومة إقرار مقترح قانون ٢٠٢٣/٢٧ الذي قد يولد صعوبات كبيرة للمؤسسات التونسية إذا ما تمت الموافقة عليه. يحد مقترح القانون من حرية تكوين جمعيات وقدرتها على استلام التمويل الأجنبي دون موافقة حكومية ويعزز قدرة الدولة على التدخل في المؤسسات.



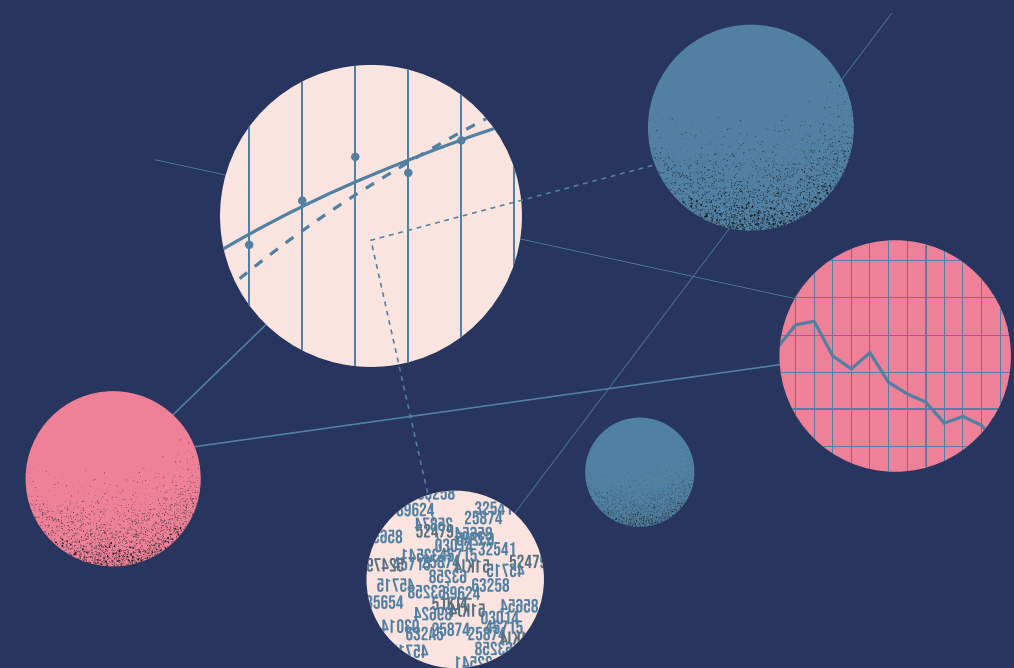
التشبيك و الشراكات

يعتبر التشبيك وبناء الشراكات أداة هامة للتفاوض مع حرية التجمع وتكوين الجمعيات، ويمكن أن تكون هذا التشبيك وهذه الشراكات مفيدة للغاية للمؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية. ومن المؤثرين والمؤثرات على توسيع مساحة حرية التجمع وتكوين الجمعيات المؤسسات الكبيرة والقديمة ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية والرسمية من بلديات وصناع وصانعات قرار محليين ومن أجهزة أمنية أو حتى وزارات ودوائر حكومية أخرى. ويعتبر التشراك مع المجتمع المحلي ودمجه في العمل وسيلة واستراتيجية لتوسيع مساحة ممارسة حرية التجمع، إذ قد يوفر المجتمع المحلي حماية للمؤسسات والمبادرات في التظاهرات. وفي الوقت ذاته، قد توفر بعض الجهات الأمنية حماية من المجتمع إذا ما كان هناك ردود فعل سلبية على التظاهرات والوقفات النسوية والنسائية.

«إقامة العلاقات وبناء الشراكات والتمثيل في المحافل المختلفة والمشاركة في
الفعاليات المختلفة»
(مشاركة من الأردن)

«المؤسسات الفردية والمؤسسات الناشئة بتأخذ قوة من المؤسسات الثانية»
(مشاركة من فلسطين)

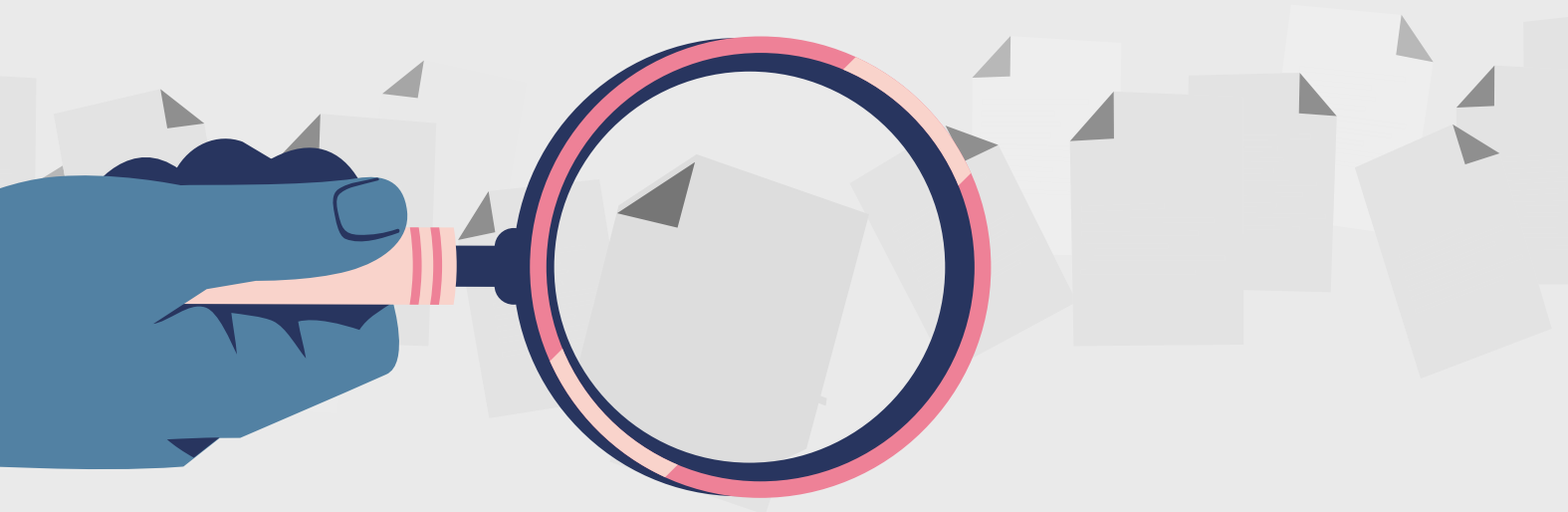
«شبكاتنا كثير مهمة لأننا كلنا مترابطين، هي مهمة لاستمراريتنا بأشكال مختلفة»
(مشاركة من لبنان)



الدقة في اتباع الإجراءات

من الأدوات التي تستخدمها المؤسسات والمبادرات في سبيل تخطي التحديات التي يواجهونها مع قوانين الجمعيات التعلم من الدروس المستفادة وتوثيق إجراءات التعامل مع الدوائر الحكومية. إذ ترى العديد من المبادرات والمؤسسات أن هذا التدوين لتلك العمليات وتوثيقها يساعد على معرفة الإجراءات والتعليمات الحكومية بدقة وتمكنها من الحفاظ على مستوى معين من العمل والتعامل مع الجهات والدوائر الحكومية.

كذلك تستخدم المؤسسات الدقة في اتباع الإجراءات الحكومية والأمنية للتفاوض مع مساحة حرية التجمع، فمن خلال اتباع التعليمات يضمن سلامتهن. علماً بأن بعض المؤسسات تتمسك بمبادئ حرية التجمع وترفض اتباع الإجراءات الرقابية وتوظف هذه المواقف في حملاتها من أجل فضاء مدني حر، مثلاً في تقديم علم وخبر لنشاط اعتصامي والمباشرة به دون انتظار الإذن الأمني.



«في السنوات الأخيرة، فرضت الدولة عدة تحديات من شأن يحدوا من ويسيطروا على عملنا. كان الحل بعد ما سكرنا لنا الجمعية فترات طويلة إنه نلتزم بالإجراءات والتعليمات بدقة»
(مشاركة من لبنان)

«تبليغ السلطات بالوقفات والالتزام بالإجراءات ببحمينا من رداً فعل المجتمع على العمل النسوي والنسائي»
(مشاركة من فلسطين)

«كان هناك متابعة مستمرة للحصول على الأوراق الرسمية واستكمال الإجراءات، لقد قمنا باتباع التعليمات والأنظمة الموجودة»
(مشاركة من الأردن)

المناصرة عن أهمية العمل

يعتبر نشر الوعي عن أهمية عمل المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية استراتيجية مناصرة طويلة الأمد قد توسع من مساحة ممارسة حرية التجمع وتكوين الجمعيات. وقد تأخذ تلك المناصرة عدة أشكال، من خلال برامج التوعية للمعنيين والمعنيين من صناع وصانعات قرار والمجتمع المحلي، ومن خلال حملات الضغط وكسب التأييد حول تعديل القوانين الناظمة لتلك الحريات، أو من خلال التواصل المستمر مع المسؤولين واستخدام العلاقات والتشبيك مع الجهات الوطنية والمحلية مثل الوزارات والبلديات.



«لما المجتمع بيكون فاهم أهمية عملنا، هذا شيء يساعدنا نعبر بحرية عن أهدافنا.»

(مشاركة من فلسطين)

«العمل على تغيير وجهة نظر المجتمع خاصة عن عمل النساء في الفنادق. لقد جلسنا مع النساء والرجال وتحدثنا عن الفرص في العمل الفندقية في منطقتنا، وأنه عمل آمن بوجود كاميرات مراقبة وضمان اجتماعي ومواصلات مؤمنة، والآن يوجد ١٧ موظفة من المنطقة يعملن في فنادق وادي موسى. لقد غيرنا النظرة المغلوطة لعمل النساء في الفنادق.»

(مشاركة من الأردن)

«لا بد من تطوير الجمعية باستمرار لمواكبة تغير احتياجات المجتمع المحلي. برامجنا بناء على حاجة الناس وعلى الواقع المحلي يغير فكر الجهات الرسمية والناس.»

(مشاركة من الأردن)

بناء القدرات الداخلية

يعتبر بناء القدرات الداخلية للجمعيات والمنظمات أحد أهم الأساليب المستخدمة من أجل مواجهة العقبات والتحديات المتعلقة بالتنظيم. وجود طاقم عمل مؤهل وذو خبرة يساعد المنظمات والمؤسسات على معرفة التعليمات والقوانين النافذة، واتباع الإجراءات المختلفة لضمان استمرار العمل، وبناء الثقة مع المجتمع المحلي، وعقد الشراكات والتحالفات، والتشبيك من أجل رفع الوعي والمناصرة وغيرها من الأنشطة الضرورية لضمان تنظيم العمل ومأسسته واستمراره.



«لا بد من تقديم تدريبات مختلفة على الإدارة الحديثة وأدوات مختلفة مثل حل النزاعات وتحديد أصحاب المصلحة لمساعدتنا على تنفيذ مشاريعنا ولمعرفة كيف نتعامل مع الجهات المختلفة ومن التدريبات تدريبات على أدوات الإدارة العامة وإدارة الأزمات والأدوات الحديثة في علم الإدارة.»

(مشارك من الأردن)

«بناء قدرات الفريق العامل مفيد وقوة للمؤسسة ونجاح للمجتمع المحلي.»

(مشاركة من الأردن)



القدرة على التأثير في السياسة العامة

تعتبر قدرة المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية على التأثير في السياسة العامة مؤشراً على المساحة المتاحة لها في الفضاء المدني. وتشمل أيضاً قدرتها على تطوير وتنفيذ نشاطات وخطط على المستوى الوطني، وما إذا كانت الحكومة تشرك مواطنيها ومواطناتها ومختلف أصحاب وصاحبات المصلحة من مؤسسات وجمعيات في صنع القرار وصياغة السياسات.

١.٧ تحديات التأثير في السياسة العامة

تشارك الأردن وفلسطين ولبنان وتونس في بعض التحديات فيما يخص قدرة المؤسسات والمبادرات على السياسة العامة كما يلي:

● الأولويات السياسية

بشكل عام لا تعتبر قضايا النساء والقضايا النسوية أولوية على الأجندات السياسية على مستوى صنع القرار الوطني، بل وتتعارض في كثير من الأحيان مع التوجهات السلطوية والذكورية والرأسمالية للأنظمة الحاكمة. ويعتبر هذا أحد أهم التحديات التي تواجهها المبادرات والمؤسسات النسوية والنسائية. وفي الكثير من الأحيان، يتم تهميش أهمية العمل النسائي وشيظنته بغاية الحد من قدرته على التأثير في السياسة العامة وعلى مستوى المجتمع.

● تهميش النساء في حيز السياسة العامة

تواجه المؤسسات والمبادرات المجتمعية القاعدية النسائية خصوصاً عقبة تهميش النساء في حيز السياسة العامة. إذ في غالب الدول، تعتبر مشاركة النساء السياسية ضعيفة للغاية، وحتى على مستوى البلديات والمجالس المحلية. وفي كثير من الأحيان، حتى عندما يتم دمج النساء في حيز السياسة العامة فإن مشاركتهن تكون عدية، ولا يتم أخذ آرائهن في عين الاعتبار.

● محدودية التفكير في التأثير في السياسة العامة

تدرك المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية أن التأثير في السياسة العامة يتطلب وقتاً ومجهوداً كبيرين، خاصة في ظل غياب الأنظمة الديموقراطية الفاعلة والرسمية، ولكن هذا الإدراك لا ينعكس على طرق العمل نحو التأثير في السياسة العامة، فعلى سبيل المثال، لا تتمكن المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية من الحصول على تمويل طويل الأمد ليساعدها على تنفيذ مشاريع تسعى إلى التأثير في السياسة العامة. هذا وفي الواقع فإن المؤسسات الدولية، وخصوصاً تلك التي توفر تمويلات لبعض المبادرات والمؤسسات، تفضل أساليب عمل مختلفة عن العمل القاعدي، مثل العمل المباشر مع الحكومات، ومؤسسات الدولة، والأجهزة الأمنية، وغيرها.

● تهميش النساء في حيز السياسة العامة

تواجه المؤسسات والمبادرات المجتمعية القاعدية النسائية خصوصاً عقبة تهميش النساء في حيز السياسة العامة. إذ في غالب الدول، تعتبر مشاركة النساء السياسية ضعيفة للغاية، وحتى على مستوى البلديات والمجالس المحلية. وفي كثير من الأحيان، حتى عندما يتم دمج النساء في حيز السياسة العامة فإن مشاركتهن تكون عدية، ولا يتم أخذ آرائهن في عين الاعتبار.

فلسطين

من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات والمبادرات الفلسطينية في مجال التأثير في السياسة العامة والتعديلات القانونية هو غياب مجلس تشريعي له الصلاحية لتعديل وسن القوانين. فبشكل أو بآخر، وبسبب الاستعمار الاستيطاني، فإن تحديد صناع القرار في فلسطين، لغياب القدرة السياسية على مستوى السلطة التنفيذية على صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى المؤسسات والمبادرات الفلسطينية سقف لا تستطيع تعديده بسبب الاستعمار الاستيطاني فيما يخص العمل السياسي بشكل عام.

الأردن

في الأردن، تشعر المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية أن قدرتها على التأثير في السياسة العامة ضئيلة ومحدودة وأن التغيير القانوني يأخذ عقوداً، ويكون مرتبطاً فقط من خلال الحكومة التي تقدم مشاريع القوانين أو تصيغ الخطط والسياسات الوطنية. يرتبط التغيير القانوني في الأردن وخصوصاً في المواضيع التي تخص النساء بالتغيير المجتمعي بشكل كبير، فبسبب طبيعة الدولة العشائرية، تخشى الحكومة في الكثير من الأحيان من ردود أفعال المجتمع إذا ما غيرت أو عدلت سياسات أو قوانين معينة. كما ترتبط الخطط والسياسات الوطنية ومناقشتها بعدد محدود من الأشخاص، وأحياناً لا تكون عملية مناقشة هذه الخطط والقوانين مفتوحاً للجميع، أو حتى عندما تعطي المنظمات والجمعيات رؤاها وطموحاتها، لا يتم في كثير من الأحيان أخذها بعين الاعتبار.

لبنان

ساهمت الأزمات المتتالية في لبنان بإضعاف إمكانيات المجتمع المدني بالتأثير على السياسات العامة من حيث تعديلها لتتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة أو تطبيق آليات تنفيذها بسبب انعدام تواجد المسؤولين أو الدوائر المعنية وانخفاض عتيد عمال القطاع العام مع أزمة الرواتب. كما وانهمك المجتمع بمطالب معيشية طارئة لم تستجب لها السلطات الوزارية أو النيابية وتعطل العمل التشريعي بشكل مستمر مع الفراغ الرئاسي والحكومي والقصف الإسرائيلي في أواخر ٢٠٢٣. فاختارت بعض الجمعيات التركيز على المناصرة مع السلطات المحلية والمجالس البلدية حيث أمكن والاستمرار في بناء الوعي والمعرفة حول السياسات الوطنية الضرورية للاستجابة للتحديات الخاصة بالنساء في هذه الفترة.

٢.٧ استراتيجيات مقاومة

الصبر والإصرار

يعتبر الصبر والإصرار أداة هامة للتفاوض مع مساحة التأثير في السياسة العامة، إذ إن الوعي على أن هذا التأثير يستغرق وقتاً طويلاً مهم لتستمر المبادرات والمؤسسات في عملها.



«لا تستطيع الجمعيات تغيير القوانين بسهولة... فمثلاً تعديل قانون ٣٠٨ من قانون العقوبات أخذ أكثر من ١٠ سنوات.»

(مشاركة من الأردن)

«الناس نفسها قصير... استخدمنا كل الوسائل، واشتغلنا على الدعم الشعبي. هلاً كل المشاريع تتطلب جلسة استماع علنية. حققنا رغم كل التحديات.»

(مشاركة من لبنان)

العمل القاعدي

من استراتيجيات مقاومة تحديات التأثير في السياسة العامة التي تستخدمها المؤسسات والمبادرات التركيز على التأثير على المستوى القاعدي والمحلي، إذ يعتبر هذا التأثير وسيلة من وسائل تقوية القدرة على التأثير في السياسات العامة. ويعتبر العمل على المستوى القاعدي والشعبي ضرورياً في سبيل التغيير المجتمعي الإيجابي والوصول إلى العدالة.



«اشتغلنا مع نساء في اللجان الشعبية، وكثير تطلب هذا الشغل مجهود وضغط وإقناع. ولكن على المدى الطويل، هذا العمل راح يساعدنا.»

(مشاركة من لبنان)

«نركز على التأثير في المجتمع لحتى تتمكن من التأثير في السياسة العامة. وفي أوقات دعم المجتمع المحلي ببحمينا.»

(مشاركة من فلسطين)

«في المحافظات عمل الجمعيات هو متنفس للنساء ومدخل لعملهن السياسي لأنهن يستطعن الوصول من خلاله إلى المناصب أكثر من الوصول من خلال العشائر. الجمعيات مهمة لتنظيم عمل النساء ووصول النساء إلى مواقع صنع القرار خاصة أن التعليم في الأردن لا ينعكس على تواجد النساء في العمل أو السياسة.»

(مشاركة من الأردن)

«الضغط من أجل عقد جلسات استشارية فعلية مع الجمعيات من كافة المناطق عند صياغة القوانين والتشريعات والأخذ برأيهم فعليا وليس شكليا.»

(مشاركة من الأردن)

التعاون

من الأدوات والاستراتيجيات الناجعة في التأثير على السياسة العامة التعاون والتحالف على التغيير القانوني والتأثير في السياسة العامة، من خلال بناء التحالفات والشبكات أو توحيد الجهود الفاعلة في نفس المواضيع أو بناء شراكات مع مؤسسات وكيانات ذات الاختصاص أو حتى التعاون مع المجتمع المحلي بهدف التغيير والتأثير في السياسة العامة والقوانين. وهذه التعاونات مهمة للغاية وأثبتت فعاليتها من خلال الحملة التونسية الأردنية المشتركة التي تمكنت من تغيير القانون الذي يخفف العقوبة عن المُغتصب في حال عرض على ضحيته الزواج. ويظهر لنا هذا المثال أن التعاونات الإقليمية والعابرة الأوطان مجدية.



«الجمعيات إذا تعاونت مع بعضها ممكن يكون إلها صوت وتأثير كبير من خلال التحالفات وقوة الضغط.»

(مشاركة من الأردن)

«نخرط الجمعية في المجتمع المحلي وتعمل على التشبيك مع عضوات البلديات والعضوات مجلس النواب وغيرهن من النساء أصحاب التأثير. يتم أيضا التشبيك مع الجمعيات الأخرى والقيام بأعمال مناصرة.»

(مشاركة من الأردن)

«احنا بنآمن كثير في التحالفات، لأنها بتساعدنا نرفع صوتنا أكثر. وبتحمينا بنفس الوقت، لما نكون جزء من مجموعة بكون مختلف.»

(مشاركة من فلسطين)

نشر الوعي و بناء القدرات الداخلية

لا بد من العمل انطلاقا من القاعدة الشعبية من أجل المساهمة في القوانين والتشريعات، والبدائية تكون برفع الوعي لدى المجتمع بالقوانين والسياسات العامة الموجودة من خلال توزيع المنشورات واطلاق الحملات الإلكترونية وعقد الجلسات الحوارية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي واجراء الدراسات لمعرفة الاحتياجات من أجل مناقشة السياسات العامة وجمع الاقتراحات والمطالبات وكتابة الأوراق السياسية أو تنظيم الحملات العامة بناء على المعلومات القادمة من المجتمعات المحلية أنفسها.



« توزيع المنشورات لرفع الوعي والمعرفة على المجتمع المحلي... العمل على رفع الوعي خاصة لدى فئة الشباب.»

(مشاركة من الأردن)

«بناء القدرات الداخلية على كتابة ورقة سياسات بناء على الاحتياجات المحلية.»

(مشاركة من الأردن)

مناصرة

تعتبر المناصرة على عدة مستويات وباستخدام أشكال مختلفة استراتيجية مهمة للتأثير على السياسة العامة، ويمكن القيام بها بطرق مختلفة، إذ قد تكون موجهة للرأي العام، أو لأصحاب القرار، أو للمجتمع الدولي، أو لمسؤولين ومسؤولات محليين، أو لمجالس محلية، أو لبلديات، أو حتى لمؤسسات المجتمع المدني. وقد تتم المناصرة من خلال استخدام وسائل الاعلام، أو عقد طاولات مستديرة، أو إجراء الأبحاث والدراسات، أو كتابة أوراق سياسية، أو جمع توقيعات لعرائض ومناشدات، أو كتابة تقارير الظل الدورية أو حتى من خلال بناء العلاقات مع أصحاب وصاحبات قرار، ومؤثرين ومؤثرات.

«نعمل الآن على المطالبة بتعديل اجازة الأمومة، وبدأنا بالحصول على تدريب على التنظيم الأهلي المجتمعي وكتبنا أوراق سياسات ورفعنا عريضة لصناع القرار، وشبكتنا مع جمعيات أخرى.»
(مشاركة من الأردن)

«عملنا دراسة عن العنف الاقتصادي الذي يواجه الشابات ذوات الاعاقة لأنه إذا أردنا التأثير في القوانين والتشريعات يجب أن تكون بناء على دراسة مع مخرجات ونتائج وتوصيات. هذه النتائج تم بناء عليها تطوير برامج كسب التأييد ومناصرة خاصة موضوع تشغيل ذوي الاعاقة حسب القانون. لذا لا بد من بناء المشروع على حق مشروع موجود في القانون والمساهمة في الدفع لتنفيذ القانون من خلال التواصل مع المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الاعاقة.»
(مشاركة من الأردن)



08

الحق في الوصول إلى المعلومات



تعتبر القدرة على الوصول إلى معلوماتٍ دقيقة وموثوقة جزءاً أساسياً من عمل المؤسسات والمبادرات، وفي غياب المعلومات الموثوقة تواجه المؤسسات والمبادرات تحدياتٍ كبيرة. ويشمل الحق في الوصول إلى المعلومات في مساحة الفضاء المدني الوصول إلى معلومات موثوقة ونزيهة، وغير مُضللة، سواء عبر وسائل الاعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، وحتى من خلال الدوائر الحكومية، والمؤسسات الخاصة والعامة، وعدم تضليلهم.

١.٨ تحديات الوصول إلى المعلومات

تشارك المبادرات والمؤسسات في كل من الأردن وفلسطين ولبنان وتونس بتحديات مختلفة، على الرغم من وجود اختلافات بسيطة تتعلق بالقوانين النازمة لحرية الوصول إلى المعلومات. ويمكن تلخيص التحديات المشتركة كما يلي:

● **انعدام الشفافية القانونية**

من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية هي الوصول إلى معلومات حول القانون. ومع صعوبة الوصول إلى المعلومات القانونية تواجه المؤسسات والمبادرات عقبات تتعلق بمتابعة إجراءات التسجيل، والإجراءات الحكومية الأخرى. كما بالإضافة لصعوبة الوصول إلى المعلومات القانونية، لا تتطلع المؤسسات والمبادرات، والمواطنون والمواطنات عامة في الدول المستهدفة، على طرق أو عملية صياغة المسودات القانونية.

● **عدم وجود إطارات قانونية تضمن الوصول إلى المعلومات**

بينما يوجد قوانين تضمن حق المواطنين والمواطنات في الوصول إلى المعلومات في كل من الأردن ولبنان وتونس، إلا أن هذه القوانين لا تنص على إجراءات، أو إطارات، أو آليات مساعلة، أو متابعة، أو رقابة تضمن تطبيقها.

● **انعدام الكفاءة على مستوى الإدارة الحكومية**

تشتكي المؤسسات والمبادرات من عدم توفر معلومات لدى الإدارات الحكومية، مما يعكس ضعفاً ونقصاً في الكفاءات الحكومية، إذ تعتبر الإحصائيات الحكومية غير دقيقة وغير شاملة للمجموعات المهمشة مثل ذوي وذوات الإعاقة أو الأقليات العرقية أو الإثنية.

● **التضليل المتعمد**

تتعهد الحكومات في بعض الأحيان من خلال الاعلام ووسائل عدة بتوفير معلومات مُضللة أو تقوم بالتضليل بشكل متعمد، وخصوصاً في الأمور التي تخص الفساد والميزانيات والصرف المالي وحتى على مستوى توجهات الحكومة السياسية على مستوى إقليمي ودولي.

● **ضعف النزاهة الإعلامية**

يعتبر ضعف النزاهة الإعلامية عقبة أساسية في وجه الوصول إلى معلومات موثوقة ونزيهة في الدول، إذ تتأثر وسائل الإعلام بالضغط والرقابة السياسيين، كما تتأثر بتوجهات القطاع الخاص. وتحكم الرغبة في تحقيق أرباح وريع من الإعلام توجهاته والمعلومات التي يوفرها.

● **مركزية المعلومات**

بالإضافة إلى التضليل المتعمد، وانعدام الكفاءة فيما يخص توثيق المعلومات الحكومية، فقد أشارت المشاركات إلى أن هنالك مركزية في المعلومات التي توفرها الدولة، إذ تستصعب المؤسسات والمبادرات الموجودة خارج العواصم الوصول إلى المعلومات من خلال الدوائر الحكومية التي غالباً ما تكون مراكزها في العواصم.

● **عدم توفر مهارات بحثية**

تعتبر الأبحاث مصدراً مهماً للمعلومات، وخصوصاً في إطار دول لا تضمن الوصول إلى المعلومات، إذ تساعد الأبحاث المؤسسات والمبادرات على الوصول إلى معلومات حول الاحتياجات والظروف وبالتالي تساعد على صياغة استراتيجياتها وأنشطتها بشكل يتلاءم مع احتياجات المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن العديد من المبادرات والمؤسسات تشعر بحاجتها إلى تطوير مهارات طواقمها في مجال البحث العلمي ومنهجياته.

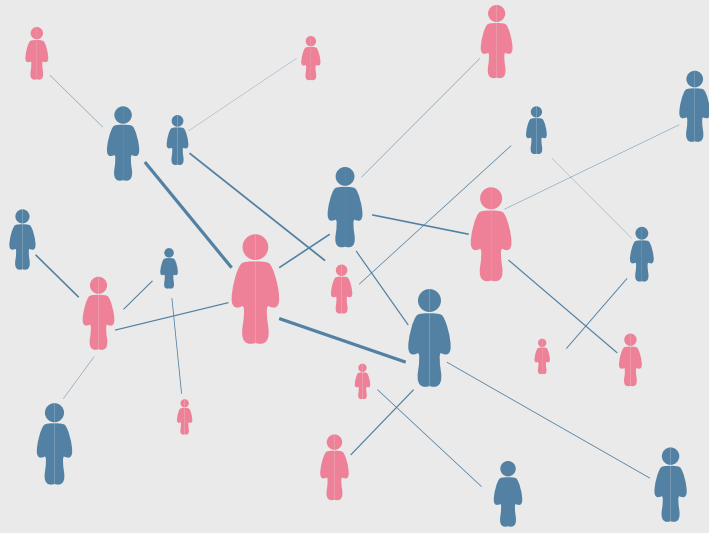
● **شح تمويل الأبحاث**

في إطار غياب هيئات أو جهات تسهل من الوصول إلى المعلومات، فإن حاجة المؤسسات لإجراء الأبحاث عالية. ولذلك فإن شح التمويل المُخصص للأبحاث يشكل عقبة في وجه المؤسسات، والمبادرات الراغبة في إجراء أبحاثها بنفسها لتعوض النقص الكبير في المعلومات.

٢.٨ استراتيجيات مقاومة

العلاقات والتشبيك

تستخدم العلاقات الشخصية والمؤسسية والتشبيك كأدوات أساسية تستخدمها المبادرات والمؤسسات التي تحاول الوصول إلى معلومات نزيهة، وموثوقة. وتشمل تلك العلاقات علاقات مع وسائل إعلام مختلفة، ومع دوائر حكومية، ومع مؤسسات مجتمع مدني أخرى، ومع الجامعات، ومع المكتبات، ومع مراكز الأبحاث، والمؤسسات التي تسعى إلى توفير معلومات.



«لدينا علاقة جيدة مع الجرائد، ولدى رئيسة الجمعية علاقات جيدة مع وكالات محلية، كما لديها علاقات مع صحف، هذا يسهل وصولنا إلى المعلومات، من خلال قنوات رسمية ومحلية.»

(مشاركة من الأردن)

«علاقتنا مع البلدية، المنتخبة محلياً، بتساعدنا نوصل لبيانات ووزارات مهمة لعملنا.»

(مشاركة من لبنان)

«ليس من الصعب الوصول للمعلومات إذا كان لديك علاقة مع شخص في دائرة حكومية.»

(مشاركة من فلسطين)

فلسطين

لا يوجد في فلسطين قانون يضمن حق الوصول إلى المعلومات، على الرغم من وجود مسودة مقترحة، ويعود ذلك جزئياً إلى غياب مجلس تشريعي شرعي مختص بسن القوانين والموافقة عليها. ما زالت تضغط المؤسسات الأهلية لتسريع إقرار هذا القانون لأهميته للفضاء المدني.

الأردن

يضمن الميثاق الوطني الأردني للعام ١٩٩٠ والقانون رقم ٤٧ من العام ٢٠٠٧ حق المواطنين والمواطنات في الوصول إلى المعلومات، إلا أن الثغرات التطبيقية وعدم الوضوح القانوني ما زالا يشكلان عقبة في ضمان هذا الحق في الأردن.

لبنان

يضمن القانون رقم ٢٨ من العام ٢٠١٧ حق المواطنين والمواطنات في الوصول إلى المعلومات، ولكن بشكل مشابه في الأردن ما زال هنالك ثغرات على مستوى التنفيذ.

تونس

المادة ٣٢ من الدستور التونسي تضمن حق المواطنين والمواطنات في الوصول إلى المعلومات، ولكن ومع ذلك ما زال هنالك ثغرات في التطبيق.

البحث الخاص

لتخطي عقبات الوصول إلى معلومات تقوم بعض المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية باستشارة عدة مصادر للتحقق من المعلومات. وتستخدم هذه الأداة كاستراتيجية تستخدمها المؤسسات للتمكن من القيام بعملها. فعلى سبيل المثال، تقوم المؤسسات والمبادرات بالتحقق من المعلومات من خلال استشارة عدد من المصادر مثل المعلومات التي توفرها الدولة من خلال دوائر الإحصاء، أو مراكز الأبحاث الرسمية، أو مراكز المعلومات، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الإعلام، أو منصات تواصل اجتماعي، أو أشخاص وغيرها. ويمكن هذا التحقق المؤسسات والمبادرات إلى التوصل إلى معلومات نزيهة وموثوقة.



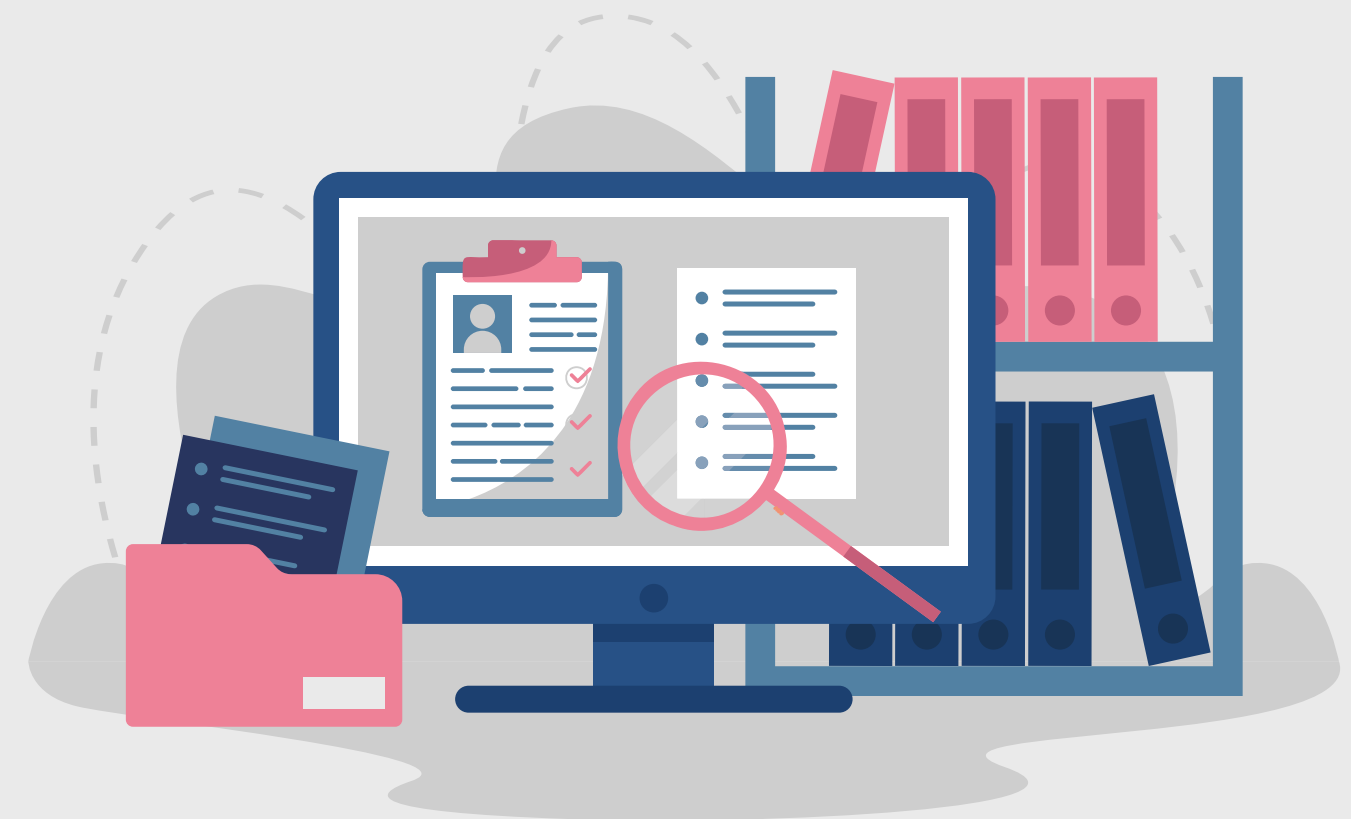
«التطور التكنولوجي حسن من الوصول إلى المعلومات، لكن على الجمعيات أن تجتهد ويكون لديها فريق تكنولوجي متخصص يقدر يتابع.»
(مشاركة من الأردن)

«أثناء العمل على الدراسة البحثية، اجتمعنا مع صبايا من أكثر من منطقة في محافظة البلقاء، واجتمعت الباحثة معهن أيضا. تم تطوير استبانة تم توزيعها على العاملات تحتوي على أسئلة عامة، وبناء على المعلومات التي جمعناها تم إجراء البحث والحصول على مخرجات. قمنا ببناء قاعدة بيانات خاصة بنا عن المنطقة والفئات المستهدفة مع الزمن وبحكم التواصل المستمر مع المجتمع المحلي.»
(مشاركة من الأردن)

«بنعتمد على القدرات الداخلية كثير، وبنعمل بحثنا الخاص من شأن نتحقق من المعلومات.»
(مشاركة من فلسطين)

استشارة مصادر متعددة

لتخطي عقبة التضليل والشح في المعلومات، تقوم المبادرات والمؤسسات المجتمعية والقاعدية باستشارة عدة مصادر للتحقق من المعلومات. وتستخدم هذه الأداة كاستراتيجية تستخدمها المؤسسات للتمكن من القيام بعملها. فعلى سبيل المثال، تقوم المؤسسات والمبادرات بالتحقق من المعلومات من خلال استشارة عدد من المصادر مثل المعلومات التي توفرها الدولة من خلال دوائر الإحصاء، أو مراكز الأبحاث الرسمية، أو مراكز المعلومات، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الإعلام، أو منصات تواصل اجتماعي، أو أشخاص وغيرها. ويمكن هذا التحقق المؤسسات والمبادرات إلى التوصل إلى معلومات نزيهة وموثوقة.

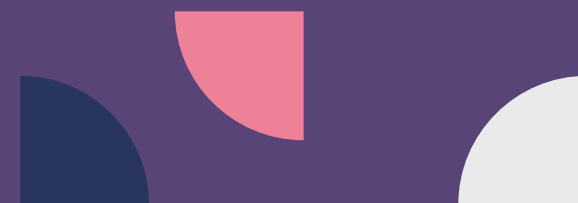


«منصة مثل اعرف حقك على التواصل الاجتماعي للوصول إلى معلومات موثوقة بتساعد.»
(مشاركة من الأردن)

«حتى لو وصلنا لمعلومة مهم نتحقق منها من مصادر ثانية، لأنه ما بنقدر نوثق بمصدر واحد.»
(مشاركة من فلسطين)

توصيات عامة

من خلال البحث لتطوير هذه الأداة استخلصنا عدداً من التوصيات مبنية على ما تحتاجه المبادرات والمؤسسات من دعم لتتوسع مساحة الفضاء المدني الذي تعمل من خلاله ولكي يتمكن من مواجهة بعض التحديات التي يواجهونها. يمكن تلخيص هذه التوصيات كما يلي:



توسعة مفهوم الفضاء المدني

لقد وجدنا من خلال تطوير هذه الأداة أن طريقة فهم الفضاء المدني وأبعاده لا تُناقش إلا في إطار المواطنة وحقوق المواطنة، أو حملة جنسيات البلد، متجاهلاً بالتالي فئات مجتمعية لا تُصنف على أنها مواطنة مثل المهاجرين والمهاجرات، واللاجئين واللاجئات، والعمال الأجانب، وغيرهم من الفئات التي تشكل جزء من النسيج الاجتماعي وتلعب دوراً كبيراً في عمل المجتمع المدني. إن حصر مفهوم الفضاء المدني بالمواطنة يؤدي إلى محو وتهميش الدور الهام الذي يلعبه غير المواطنين في الدول. وعلى ذلك، فإن إحدى توصيات هذه الأداة أنه من المهم للغاية أن يتم توسيع مفهوم الفضاء المدني ليشمل جميع الأشخاص.

توصيات للجهات المانحة والممولين

للجهات المانحة والممولين الراغبين في مساعدة المؤسسات والمبادرات على تخطي عقبات التمويل عدد من التوصيات تشمل:

- توفير التمويلات المرنة والأساسية لتغطية تكاليف المؤسسة وليس النشاطات وحسب،
- تخفيف المتطلبات الصعبة عن المؤسسات والمبادرات الصغيرة،
- التواصل بشفافية حول معايير تقييم واختيار طلبات المشاريع،
- توفير إمكانية تقديم طلبات المشاريع بلغات غير اللغة الإنجليزية،
- نشر أوسع لطلبات المشاريع من أجل الحصول على التمويل باستخدام منصات محلية أيضاً ووسائل التواصل الاجتماعي،
- تنويع آليات التمويل بحيث تعطي مجالا للمنظمات والمؤسسات الحديثة والموجودة في المناطق النائية فرصاً أكبر للحصول على التمويل.

توصيات للمؤسسات التي توفر دعم تقني

هنالك عدد من المواضيع التي يمكن للمؤسسات المعنية بتوفير دعم تقني للمؤسسات والمبادرات القاعدية والمجتمعية تقديمها، يمكن تلخيصها كما يلي:

- تدريبات عن الأخبار المزيفة والمعلومات المُضللة،
- تدريبات عن كتابة الأخبار وتغطيتها خاصة المتعلقة بالنساء للصحفيين والصحفيات ومراسلي ومراسلات الأخبار،
- تدريبات في مجال المهارات الريادية،
- تدريبات في مجال الأمن الرقمي،
- تدريبات في توثيق الانتهاكات،
- تدريبات ودعم لتطوير إدارات جهوزية لدى المؤسسات،

- تدريبات في الأمن والسلامة والحماية، مثل تدريب زيادة الوعي على البيئة المعادية (HEAT)،
- تدريبات على تطوير مقترحات المشاريع للتمويل،
- تدريبات على تجنيد الأموال،
- تدريبات عن المناصرة وتطوير القدرات في مجال حملات الضغط وكسب التأييد وكتابة الأوراق السياسية ومراجعة القوانين والسياسات الوطنية،
- تدريبات على الإدارة المالية واستخدام البرامج المالية المحوسبة،
- تدريبات على الإدارة وتطوير الوثائق الداخلية وهيكلة العمل.

توصيات مناصرة

للمعنيين والمعنيات في المناصرة بهدف دعم المؤسسات والمبادرات المجتمعية والقاعدية عدة مواضيع نوصي بالعمل عليها:

- الضغط لتوفير آليات حماية على مستوى دولي، وإقليمي، ووطني، ومحلي، ومؤسساتي للناشطين والناشطات والمدافعين والمدافعات عن حقوق الانسان عامة، والنساء خاصة، أو الساعات والساعين نحو عدالة مجتمعية.
- الضغط من أجل تنفيذ وتطبيق القوانين النازمة للحق في الوصول إلى المعلومات،
- الضغط من أجل تخفيف العبء البيروقراطي والرقابة المترتبة على قوانين التجمع وتكوين الجمعيات،
- الضغط من أجل مشاركة فعلية وأكبر وأوسع للمجتمع المدني في صياغة وتطوير السياسات الوطنية والتشريعات والقوانين.

توصيات لجميع المعنيين والمعنيات

لقد وجدنا من خلال تطوير هذه الأداة أن من أهم الأدوات التي تستخدمها المؤسسات والمبادرات القاعدية للتفاوض مع مساحة الفضاء المدني المتقلص الشبكات والتحالفات والتعاونات والعلاقات. هذا وقد وجدنا أن هذه الأداة ناجعة ليس على المستوى الوطني وحسب وإنما على المستوى الإقليمي والعالمي كذلك. وعلى ذلك نشجع المعنيين والمعنيات على التركيز على تصميم نشاطات ومشاريع عابرة للأوطان، إذ توفر تلك للمؤسسات والمبادرات أداة هامة للتفاوض مع الفضاء المدني المتقلص والمتغير. كما أصبح من المهم توسيع تقديم التمويل للتحالفات خاصة على المستوى الوطني، بحيث يعطي مجالا أكبر للجمعيات الصغيرة والناشئة فرصا أكبر للعمل وتبادل التجارب والخبرات مع الجمعيات الأقدم ذات الخبرة. **بالإضافة إلى ذلك، فقد وجدنا أن غالب الأدبيات عن الفضاء المدني تركز عليه من منظور المواطنة وتغفل الفاعلين والفاعلات في المجال من غير المواطنين والمواطنات من مهاجرين ومهاجرات ولاجئيين ولاجئات. ولذلك فمن المهم من المعنيين والمعنيات في هذا المجال توسعة مفهوم الفضاء المدني ليكون أكثر شمولية ويغطي جميع تلك الفئات المجتمعية من غير المواطنين أو أصحاب وصاحبات جنسية البلد التي يقطنون فيها.**

بعض الجهات الداعمة للفضاء المدني



سيفيكس CIVICUS

مؤسسة دولية غير ربحية مبنية على أساس العضوية تصف نفسها على أنها «تحالف عالمي يلتزم في تعزيز عمل المواطنين والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم.» تشمل الشبكة حالياً حوالي ٨٥٠٠ عضواً فيما يقارب ١٧٥ دولة حول العالم.

Front Line Defenders فرونت لاين ديفنדרز



تهدف فرونت لاين ديفنדרز إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين والمعرضات للخطر من خلال توفير الدعم السريع والعملي للمدافعين عن حقوق الإنسان. ويشمل دعم المؤسسة المدافعة الدولية، وتقديم المنح لتغطية احتياجات أمنية عملية، والتدريبات والموارد المعرفية، وفرص التشبيك وتبادل المعرفة. كما يوجد لدى المؤسسة خط هاتفي للطوارئ متوفر باللغة العربية، يمكن الاتصال برقم ٠٠٩٣٥٣-١-٢١٠٤٨٩.

سمكس SMEX



تعمل سمكس على تعزيز الحقوق الرقمية، وتكمن مهمتها تكمن في تعزيز الحقوق الرقمية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا عن طريق الأبحاث والحملات والمناصرة التي تشجع المستخدمين على الانخراط في عالم التكنولوجيا الرقمية والإعلام وشبكات التواصل. تساعد "منصة دعم السلامة الرقمية" الناشطين/ات والصحافيين/ات والفئات المهمشة والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان الذين يواجهون حوادث تتعلق بالأمن السيبراني وحالات تهديد عبر الإنترنت في غرب آسيا وشمال أفريقيا.

مركز معلومات البنك BIC



يعمل مركز BIC في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة على مساءلة مؤسسات التمويل الدولية عن التزاماتها ومساعدة المجتمعات المتضررة من مشروعات تمولها هذه المؤسسات. ويتعاون المركز مع المجتمع المدني في المناطق التي تنشط فيها منظمات التمويل الدولية. يقوم المركز بدعم شركائه في المنطقة بالمعلومات عن مشروعات وسياسات مؤسسات التمويل الدولية، وبأدوات واستراتيجيات لمراقبة مشروعات التنمية، وبالنصح والدعم الفني بشأن المخاوف المتعلقة بأنشطة مؤسسات التمويل الدولية عبر قنوات مختلفة منها آليات المساءلة المستقلة.

التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



تمويل للمنظمات Funds for NGOs

يحتوي التحالف على مجموعة من المدافعات عن حقوق الإنسان أفراداً ومجموعات، وتم انشاؤه بهدف تعزيز سبل حماية المدافعات في المجال العام وتسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة بحقهن وتقديم أساليب الدعم من خلال المناصرة وتبادل الخبرات والتعلم والأنشطة والإنتاج المعرفي والتدابير الإيجابية لتحدي الثقافة الأبوية والهيمنة الذكورية والتمييز ضد النساء في المجتمعات المختلفة وتوفير مساحة آمنة لذلك.

فندز فور نجوز هي منصة تقدم المعرفة والمعارات للمنظمات غير الحكومية والأفراد في جميع أنحاء العالم لتحسين قدرتهم. ن على تجنيد الموارد الخاصة وتمكينهم. ن من الاستدامة.

دليل مدني



والهدف من دليل المدني هو توفير المعلومات عن المجتمع المدني وتسهيل الوصول إليها، انطلاقاً من مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومات وإيماناً بأهمية الشفافية في عمل المجتمع المدني.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO



هي شبكة أهلية رائدة للوصول الى مجتمع مدني حر وديمقراطي ومنعتق من الاحتلال يستند الى العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون. وتسعى الشبكة إلى حماية استقلالية العمل الاهلي وتمكينه وتعزيز دوره في النضال الوطني والبناء الديمقراطي.

همم (هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني)



هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني «همم» هي تحالفٌ لمؤسسات المجتمع المدني الأردنية التي تتلاقى قيمياً في الرؤى والأهداف، وتلتقي بشكل دوري لتنسيق مواقفها وتحركاتها لإعلاء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع، ودفع دفة التنمية المستدامة إلى الأمام ورفع قدرات المؤسسات المدنية ودعمها.

